جامعة مولود معمري – تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة المحافظين الجدد بين التحديات الأمنية ورهان السيطرة العالمية

مذكرة لإستكمال متطلبات الما ستر في العلاقات الدولية

تخصص: " دراسات متوسطية "

من إعداد الطالبتين:

لوناس نادية

بلعوش غانية

تحت إشراف الأستاذ:

/ حمياز سمير

أعضاء لجنة المناقشة:

أ. قساس يونس .....رئيسا

أ. حمياز سمير ..... مشرفا و مقررا

أ. تباني وهيبة ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2015 / 2016

خطة البحث

السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه ظاهرة الإرهاب

الدولي في مرحلة المحافظين الجدد: بين التحديات الأمنية ورهان السيطرة

العالمية.

مقدمـــة

الفصل الأول : **الإطار ألمفاهيمي للدراسة سياسة الخارجية تجاه الإرهاب الدولي**

المبحث الأول : ماهية السياسة الخارجية

المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية.

المطلب الثاني : محددات السياسة الخارجية .

المطلب الثالث : أدوات السياسة الخارجية.

المبحث الثاني : ظاهرة الإرهاب الدولي : المفهوم و الخطر .

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب الدولي .

المطلب الثاني : مخاطر الإرهاب الدولي .

المطلب الثالث : الفرق بين الإرهاب و المقاومة .

المبحث الثالث : مقاربة مفاهيمية للأمن والهيمنة العالمية.

مطلب الأول : التأصيل ألمفاهيمي للأمن

المطلب الثاني: مفهوم الهيمنة العالمية.

الفصل الثاني: **الإستراتيجية الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي في مرحلة المحافظين الجدد.**

المبحث الأول: اتجاهات ومدارس الفكر الاستراتيجي الأمريكي .

المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية من متطور المدرسة الانعزالية.

المطلب الثاني : السياسة الخارجية الأمريكية من متطور المدرسة التداخلية.

المطلب الثالث : اتجاهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر .

المبحث الثاني: معالم الدراسة الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب
المطلب الأول: الإرهاب كمصدر تهديد للأمن والمصالح الأمريكية.
المطلب الثاني : نظرية الحرب الاستباقية في السياسة الخارجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب.
المطلب الثالث: مكانة الحرب الاستباقية في الإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي .

المبحث الثالث: نظرية الحرب الاستباقية وتأثيرها في السياسة الخارجية الأمريكي في مرحلة المحافظين الجدد : نماذج ميدانية.
المطلب الأول: قراءة عامة في دور الحلف الأطلسي في الحروب الاستباقية على الإرهاب
المطلب الثاني: التدخل الأمريكي في أفغانستان: الدوافع والأسباب.
المطلب الثالث : التدخل الأمريكي في العرق : الدوافع والأسباب.

الفصل الثالث: **رهان السيطرة العالمية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب في مرحلة المحافظين الجدد .**

المبحث الأول: ايديولوجية المحافظين الجدد وتأثيرها في السياسة الخارجية الأمريكية.
المطلب الأول: ايديولوجية المحافظين الجدد.
المطلب الثاني: تأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية .

المبحث الثاني : مشاريع الهيمنة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي.
المطلب الأول: مشروع القرن الأمريكي الجدد PNAC.
المطلب الثاني: مشروع الشرق الأوسط الكبير
المطلب الثالث : مشروع الشرق الفوضى الخلاقة.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية في مجال مكافحة الإرهاب
المطلب الأول: مفهوم النظام الدولي.
المطلب الثاني: دور السياسة الأمريكية في تكريس الأحادية القطبية.
المطلب الثالث : إنعكاسات السياسة الخارجية الأمريكية على الشرعية الدولية.

خـاتمــة.

مقدمة:

تحضى السياسة الخارجية الأمريكية باهتمام كبير بفعل دورها الريادي، و لكونها قوة مهيمنة استطاعت فرض سياستها للسيطرة على العالم منذ انهيار المعسكر الشيوعي و ظهور النظام الدولي الجديد، استغلت الولايات المتحدة الأمريكية هذه المكانة لتحقيق مصالح قومية أمريكية و تعزيز نفوذها عبر العالم، لتأتي بعد ذلك أحداث 11سبتمبر كسبيل للولايات المتحدة لتنفيذ استراتيجياتها الجديدة التي تعتمد على أفكار المحافظين الجدد ، إذ كانت بمثابة مرحلة تحويلية استغلتها للتدخل في الشرق الأوسط بمبرر مكافحة الإرهاب ، ونشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، و لقد كانت لهذه الهجمات تأثير عميق على الفكر الاستراتيجي الأمريكي حتى أصبح المفكرين الأمريكيين يقسمون التاريخ إلى ما قبل هذه الأحداث و ما بعدها ، و باعتبار أن الحزب الجمهوري هو المسيطر على الحكم آنذاك و المعروف باللجوء المباشر إلى الحروب دون المرور بالحلول السلمية، حيث ترتكز سياسة التدخل في شؤون دول العالم بمجرد الإحساس بخطر فد يهدد أمنها ومصالحها ، و هذا ما دفعها بإعادة صياغة سياسة الخارجية الأمريكية و بناء إستراتجية جديدة تمثلت في «الحروب الاستباقية» و أيضا تعزيزها للوجود العسكري في الخارج لمنع العدو امتلاك قدرات خاصة العسكرية، و قد هدفت من خلال هذا إلى الحفاظ على مصالحها و مكانتها في العالم خاصة لإبقاء على إدارتها منفردة في الهيمنة فهي تستخدم الإرهاب لبسط نفوذها للوصول إلى المناطق الاكثر إستراتجية في العالم و التأثير في سلوكهم لفرض الأمن والسلم بالمفهوم الأمريكي.و قد أظهرت إدارة بوش الابن قدرة واضحة في إقناع الرأي العام الدولي حول مكافحة الإرهاب، و كانت أهم فرصة نتاج لها لممارسة تدخلاتها في الشؤون الدولية، و التخلي عن سياسة العزلة.

2-أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يسلط الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية، خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر و الإستراتجية التي تبنتها ،عقب هذه الهجومات ، كما سيساعدنا على معرفة تأثير تيار المحافظين الجدد على سياستها الخارجية و أهم أفكارهم وأيضا سيبرز لنا التحديات التي تواجه السياسة الأمريكية وكيف اعتمدتها لتحقيق أهدافها و مصالحها و توسيع نفوذها العالمي.

3-مبررات اختيار الموضوع:

تتلخص في مجموعة أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

ا-الأسباب الذاتية:

-الرغبة العلمية في دراسة سياسة الخارجية لأوحد قطب في العالم، و التعرف على استراتجياته للهيمنة.

-الكشف عن الأهداف الحقيقية للولايات المتحدة اتجاه الدول العربية.

-الميول الشخصية،واهتمامنا بدراسة الموضوع.

ب-الأسباب الموضوعية:

-تكوين مرجعية فكرية بشان السياسة الخارجية الأمريكية.

-المتغيرات التي أفرزتها أحداث 11 سبتمبر 2001 على الإستراتجية الأمريكية.

-التعرف على أفكار المحافظين الجدد وتأثيرها في السياسة الخارجية الأمريكية.

4-إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة المرتكزة لهذه الدراسة حول:

شكلت التحديات الأمنية الناجمة عن مخاطر الإرهاب الدولي احد المحاور الأساسية التي شغلت السياسية الخارجية الأمريكية في مرحلة المحافظين الجدد، غير أن الممارسة الدولية أثبتت أن قضايا مكافحة الإرهاب، لا تعد أن تكون سوى احد المداخل التي توظفها الولايات المتحدة لتكريس مطلب الهيمنة العالمية، وعليه فإلى أي مدى يمكن اعتبار أن السياسة الخارجية الامركية في مرحلة المحافظين الجدد تمكنت من تحويل التحديات الأمنية الناجمة عن مخاطر الإرهاب الدولي إلى مجموعة من الفرص لتكريس الهيمنة العالمية؟

-وتتفرع من هذه الإشكالية إلى التسؤولات الفرعية التالية:

-ما هي طبيعة السياسة الخارجية التي انتهجتها إدارة المحافظين الجدد لمواجهة التحديات الأمنية الناجمة عن الإرهاب الدولي؟

-كيف أثرت التهديدات الأمنية الناجمة عن الإرهاب الدولي في الأمن القومي الأمريكي؟

-كيف وظفت إدارة المحافظين الجدد مخاطر الإرهاب الدولي كمدخل للسيطرة النظام الدولي؟

-ما هي تداعيات التي أفرزتها الإستراتجية الانفرادية للمحافظين الجدد في مجال مكافحة الإرهاب على الشرعية الدولية؟

-ما هي أهم المشاريع التي اعتمدتها الولايات المتحدة للهيمنة على العالم؟

_ما هي الاستراتجيات التي اتبعتها السياسة الخارجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب الدولي؟

6-حدود الدراسة:

الإطار المكاني:

ستخص هذه الدراسة الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى منطقة العراق وأفغانستان كنماذج لهذه الدراسة.

الإطار الزماني:

تتحدد الدراسة في فترة جورج بوش الابن خلال عهدتيه وبداية ظهور المحافظين الجدد.

7-فرضيات الدراسة:

-الفرضية المركزية:

السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة المحافظين الجدد، و ظفت الهواجس الأمنية الناتجة عن مخاطر الإرهاب الدولي، كغطاء لتبرر سياسات الهيمنة العالمية.

-الفرضيات الثانوية:

-الإرهاب الدولي يشكل تحدي للأمن القومي الأمريكي وفي نفس الوقت يطرح فرص لتكريس منطق الهيمنة العالمية.

-الإستراتجية الانفرادية التي انتهجتها إدارة المحافظين الجدد لمكافحة الإرهاب أدت إلى إفراز تداعيات خطيرة على الشرعية الدولية.

الأحادية الأمريكية في مرحلة المحافظين الجدد أدت إلى تنامي انتشار ظاهرة الإرهاب ،والى المزيد من للاستقرار في النظام الدولي.

أحداث 11 سبتمبر كان لها تأثير عميق على الإستراتجية الأمنية الأمريكية.

8-الإطار المنهجي للدراسة:

تم اللجوء إلى مجموعة نماذج تتماشى مع طبيعة هذا الموضوع تتمثل في:

-المنهج التاريخي:

منهج يعتمد عليه الباحث لجمع المعلومات عن أحداث وحقائق ماضية لتحليلها وفقا لهذا المنهج سنعود إلى السياسة الخارجية الأمريكية ودراسة تطوراتها.

-منهج دراسة حالة:

تكمن أهميته في الجانب التطبيقي للدراسة،حيث تم التطرق إلى دراسة حالة الإرهاب كظاهرة مؤثرة على صياغة الإستراتجية الأمريكية.

9-الإطار النظري للدراسة:

-النظرية الواقعية: تعتبر الواقعية أهم المدارس في العلاقات الدولية التي استطاعت إعطاء تفسير للسياسية الخارجية،والعلاقات الدولية حيث ترى أن القوة والمصلحة أهم مسير للعلاقات الدولية،وبالتطرق لهذه النظرية سنقوم بتحليل ودراسة التدخلات الأمريكية في العراق و أفغانستان لتحقيق مصلحة الوطنية الأمريكية.

النظريات الأمنية:تساعد على تفسير المخاطر التي تفرزها ظاهرة الإرهاب الدولي على الأمن القومي الأمريكي، فضلا عن دراسة إستراتجية الأمنية الامركية لمكافحة هذه الظاهرة .

10-الإطار المفاهيمي:

-السياسة الخارجية: هي إستراتجية تحدد مسلك دولة ،اتجاه دولة أخرى لتحقيق أفضل الظروف الممكنة بطرق سلمية.

-الإرهاب:استعمال العنف الغير المشروع، أو التهديد به لتحقيق أهداف معينة.

-السيطرة: هي القوة السياسية التي تمارس في جماعة تشغل مكانا محددا عبر شخص أو مجموعة أشخاص ويقومون بدعم نظام و التكامل داخل جماعة، باعتبارها مجتمعا سياسيا وتكون أوامرهم مستندة إلى الشرعية.

11-تقسيم الدراسة:

لدراسة هدا الموضوع و مناقشته قسمناه الى ثلاث فصول كمايلي:

الفصل الاول:تطرقنا فيه الى الاطار المفاهيمي للدراسة، حيث تناولنا في المبحث الاول ما هية السياسة الخارجية و محدداتها و ادواتها اما في المبحث الثاني تناولنا ظاهرة الارهاب الدولي و اخطاره و في المبحث الثالث تطرقنا الى المقاربة المفاهيمية للامن و الهيمنة العالمية.

الفصل الثاني:درسنا فيه الاستراتيجية الامنية للسياسة الخارجية الامريكية في مجال مكافحة الارهاب، و قسمناه الى ثلاث مباحث، المبحث الاول شرحنا فيه اتجاهات و مدارس الفكر الاستراتيجي الامريكي من منظور المدرسة الانعزالية و التدخلية و كدا اتجاهات هدا الفكر بعد احداث 11 سبتمبر، اما في المبحث الثاني تناولنا معالم الدلراسة الامنية للسياسة الخارجية الامريكية و الارهاب كمصدر لتهديد لها و مكانة الحرب الاستباقية في الامن القومي الامريكي، اما المبحث الثالث تناولنا فيه نظرية الحرب الاستباقية و تاثيرها في مرحلة المحافظين الجدد مع تقديم نمادج ميدانية.

الفصل الثالث: استعرضنا فيه رهان السيطرة العالمية في السياسة الخارجية الامريكية وارتاينا في المبحث الاول ايديولوجيا المحافظين الجدد و تاثيرها على الخارجية الأمريكية، و المبحث الثاني دكرنا فيه مشاريع الهيمنة العالمية في السياسة الخارجية الامريكية، وفي المبحث الثالث السياسة الامريكية لمكافحة الارهاب، و ايضا دور السياسة الخارجية في تكريس الاحادية القطبية و انعكسات التدخلات الامريكية على الشرعية الدولية.

12-**ادبيات الدراسة:**

لقد تعددت الكتابات حول السياسة الخارجية الامريكية و استراتيجياتها للهيمنة على العالم خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، كما عرفت اهتماما اكبر بعد هجمات 11سبتمبر لتزداد البحوث و الدراسات حول مصدر هده الاحداث.

ومن اهم الادبيات التي تناولت هدا الموضوع نجد:

اعتمدنا في الفصل الاول بكثرة على كتاب محمد السيد سليم «تحليل السياسة الخارجية» المنشور من طرف مكتبة النهضة المصرية، و دلك لتقديم اطار مفاهيمي للسياسة الخارجية .

كتاب شاهر اسماعيل الشاهر «اولويات السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث 11سبتمبر2001» لجأنا الى هدا المرجع لانه يعرض تاثير هجمات 11سبتمبر على السياسة الخارجية الامريكية و دورها في تغيير الاستراتيجية الامنية الامريكية، و لانه يعرض كيف اعادت ترتيب اولوياتها في سياستها الخارجية بعد هده الاحداث.

النعيمي احمد نوري، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، صدر عن دار زهران للنشر و التوزيع، اعتمدناه لعرضه اهم ما يؤثر في عملية صنع القرارالامريكي.

بيضون احمد و اخرون، العرب و العالم بعد احداث 11 سبتمبر 2001، صدرعن مركز دراسات الوحدة العربية، يتناول تاثير الارهاب على السياسة الخارجية الامريكية و ماهية السياسة التي انتهجتها اتجاه الظاهرة .

النجار وئام محمود سليمان، التوظيف السياسي للارهاب الدولي في السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة ماجستير، تعرض كيف استغلت الولايات المتحدة الارهاب لتحقيق مصالحها .

المبحث الأول: السياسة الخارجية.

تطورت السياسة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية لتتعدد أبعادها، بعدما كانت بسيطة ترتبط فقط بالجانب العسكري فقد أصبحت تشمل الجانب الاقتصادي والاجتماعي، ومع التطورات التي طرأت على الساحة الدولية زادت أهمية هذه الظاهرة خاصة للدول النامية، وهذا أدى إلى ظهور محاولات لتفسير السياسة الخارجية والتي تجسدت في مجموعة من البحوث العلمية، وقد بدأت هذه المحاولات مع مجموعة مفكرين مارولد ومارجريت سيراوت بعدها المجموعة الرائدة التي قادها ريتشارد وجيمس روزنا وهيرمان وقد نتج عن جهود هذه المجموعات مناهج حاولت تفسير السياسة الخارجية بمختلف أبعادها، حيث نجد المدرسة التقليدية التي اعتبرت أن هذه الظاهرة لا يمكن إخضاعها للتحليل العلمي لأنها عبارة عن برامج عمل يتبعها قادة سياسيين اتجاه العالم الخارجي، لكن تعرضت هذه المدرسة للانتقاد في الخمسينات مفاده أن السياسة الخارجية قابلة للتحليل والدراسة العلمية لكونها برنامج لا ينفي أنها ظاهرة قابلة للوصف والتنبؤ العلمي.[1]

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

لو رجعنا إلى التعاريف المعطاة لسياسة الخارجية سنجد أنها عديدة ومختلفة وهذا دليل على أنه لا يوجد مفهوم موحد ومتفق عليه لهذه الظاهرة، فهناك تعاريف لم تميز السياسة الخارجية عن السياسات الأخرى، وأخرى ركزت فقط على جانب وبعد واحد لهذه الظاهرة، وتعاريف اعتبرت السياسة الخارجية ما هي إلا سلوكات وتصرفات لصناع القرار[2]. ولعل من هذه التعاريف نجد التعريف الذي قدمه تشارلز هيرمان حيث يرى أن: "السياسة الخارجية مرادفة لتصرفات صناع القرار الرسميون فيقول: "تشمل السياسة الخارجية

[1]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: دار الجيل، ط2، 201، ص خ.

[2]- أحمد نوري النعيمي، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2001، ص 25.

على سلوكات رسمية، يتبعها صناع القرار الرسميون داخل حكومة ما أو ممثليها، بهدف التأثير على سلوك الوحدات الدولية الخارجية".

ونجد ما قدمه أيضا "مورجان باتريك" إذ اعتبر السياسة الخارجية أنها: "التصرفات الرسمية التي يعتمدها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو ممثلوهم قصد التأثير على سلوك صناع القرار الخارجيين"، وبصيغة أخرى أعطى "سنايدر" تعريفا لهذه الظاهرة يجمع فيه بين السياسة الخارجية وبين أساليب العمل وطرق التعامل مع المشكلات فيرى أنها: "أسلوب للعمل أو مجموعة قواعد التي يتم إتباعها لحل أزمة معينة سبق أن حدثت أو تحدث حاليا، أو ستحدث مستقبلا".

كما نجد اتجاه في الأدب يعرف السياسة الخارجية أنها مماثلة للأهداف الخارجية لدولة، ومن بينهم "سيبوري" الذي يعرف هذه الظاهرة أنها: "الأهداف التي تعمل الدولة بواسطتها على حل مشكلات البيئة الدولية والتعامل مع الدول الأجنبية باستخدام شتى الأساليب، من خلال السلطات المحددة دستوريا".

وأما "حامد ربيع" فقد ربط السياسة الخارجية بالسياسات الأخرى وعرفها أنها: "هي مختلف النشاطات الخارجية، حتى وإن لم تصدر من الدولة، وأن سلوكات الجماعة أو الفرد كوجود حضاري أو تعبيرا عن الحركات الخارجية تندرج تحت هذه السياسة".[1]

لقد قدم لنا "روزناو" أمثل تعريف للسياسة الخارجية حيث يرى أنها: "مختلف النشاطات السلطاوية التي يتخذها الرسميون للحفاظ على الأوضاع الملائمة وتغيير الأوضاع الغير الملائمة داخل بيئة دولية".

[1]- محمد السيد سليم، **مرجع سابق الذكر**، ص 7، ص 8، ص 9.

بالإضافة إلى التعريف الذي قدمه "الدكتور عبد المجيد العبدلي" فيقول أن: "السياسة الخارجية أسلوب تعتمده دولة في تعاملها مع ممثلين، سواء كانوا أشخاص أو منظمات دولية، وهذا الأسلوب تحكمه المصلحة الوطنية".

من خلال هذه التعاريف نجد أن السياسة الخارجية لأي دولة هي نتيجة لظروف بيئية داخلية أو المحيطة بها، وقد تكون نتيجة لرد فعل عوامل خارجية يفرضها المحيط الخارجي، كما أن السياسة الخارجية تعكس وجود عملية ديناميكية تعتمد على المصلحة القومية تطبق في الواقع من خلال الدبلوماسية.[1]

إن التأمل في مختلف هذه التعريفات يبين لنا أن السياسة الخارجية لأي دولة هي: سلوكات ونشاطات أو برامج عمل يعتمدها فاعلين دوليين قصد التأثير على سلوكات دول خارجية، لتحقيق أهداف محددة، تخدم المصلحة الخاصة لهذه الدول، وهي سياسة مستقلة عن السياسات الأخرى، وهي ظاهرة قابلة لتحليل العلمي لها عدة أبعاد ومؤشرات.

المطلب الثاني: محدّدات السياسة الخارجية.

تتأثر عملية صنع السياسة الخارجية بعدة عوامل باعتبارها نظام للدولة الوضع الداخلي عموما، كالموقع الجغرافي، القوة العسكرية، التكوين الثقافي، الموارد وعدد السكان، كذلك تختلف السياسة الخارجية من دولة لأخرى، وبين فترة وأخرى، كما أن السياسة الخارجية لا تتغير بفعل الصدفة وإنما تستند إلى مجموعة من المتغيرات التفسيرية المستقلة التي تتفاعل فيما بينها وتعتمد على خصائص الدولة التي في صدد أن تخلل سياستها، ويمكن تصنيف هذه المتغيرات إلى ثلاث أنماط رئيسية: الموضوعية، النفسية والوسطية.

[1]- أحمد نوري النعيمي، **مرجع سابق الذكر**، ص 29، ص 34.

أولا: المتغيرات الموضوعية.

يقصد بها العوامل الكامنة التي تكون مستقلة عن فهم صناع السياسة الخارجية لها، ويمكن إدراج نوعا من المتغيرات في هذا النمط والتي تتمثل في:

أ- **المتغيرات الداخلية:** وهي متغيرات تنشأ نتيجة لتفاعل مع دول أخرى والتي تكون داخل إطار الوحدة الدولية ذاتها، وتكون مرتبطة ذاتيا وبنيويا في تكوينها، والتي تنقسم بدورها إلى القيادية وهي التي تحدد خصائص شخصية القائدة السياسي والتي تؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية، أما المتغيرات البنيوية هي متغيرات مرتبطة بالتكوين البنيوي للوحدة الدولية، وتشمل خصائص قومية والنظام السياسي.

ب- **المتغيرات الخارجية:** هي المتغيرات التي تنشأ خارج إطار الوحدة الدولية أي آتية خارج سلطتها، وتشمل النسق الدولي الذي يركز على تفسير سياسة الوحدة الدولية، ومتغير المسافة الدولية يختص في تفسير السياسة الدولية استنادا إلى المسافة بين دولة محل التحليل والدولة التي يتم التعامل معها، وأيضا التفاعلات الدولية والموقف الدولي.[1]

ثانيا: المتغيرات النفسية.

هي متغيرات لا تؤثر في السياسة الخارجية إلا من خلال فهم صانع القرار لها، وتعتمد على فهم القائد السياسي للمتغيرات الموضوعية، فإن لم يلاحظ صانع السياسة الخارجية وجود متغير موضوعي معين فإن هذا المتغير لن يؤثر على السياسة الخارجية للدولة، لكن إن أدرك وفهم القائد السياسي هذه المتغيرات مثلا إذا تصور أن دولته قوية عسكريا مقارنة بقوة العدو فإنه هذا التصور سيمكنه من التصرف في السياسة الخارجية حتى وإن كانت لا تملك هذه القوة أساسا، وبالتالي فإن المتغيرات النفسية هي الوسيط الذي تنتج

[1]- محمد السيد سليم، **مرجع سابق الذكر**، ص 197.

من خلاله آثار للمتغيرات الموضوعية في السياسة الخارجية وبالتجديد المتغيرات القيادية، فشخصية القائد السياسي لها تأثير مباشر على السياسة الخارجية وطريقة صياغتها وتنفيذها، لكن هذا لا يعني أن المتغيرات الموضوعية مجرد متغيرات غير مباشرة إذ أنها هي التي تحدد نجاح أو فشل أي سياسة خارجية، فالقائد السياسي بعدما يصوغ السياسة الخارجية، فإن هذه السياسة تستقل عن تصوراته الذاتية له تأثير على فرص نجاح أو فشل السياسة الخارجية.[1]

ثالثا: المتغيرات الوسيطة.

هي متغيرات تحدد تشكل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، فأثر المحددات الموضوعية والنفسية يظهر في عملية صنع السياسة الخارجية والتي تحدد بدورها قدرة القائد السياسي على ترجمة بيئته النفسية وخصائصه الذاتية إلى سياسة خارجية والتي قد تصبح محددا لهذه السياسة، وتشمل المتغيرات الوسيطة العوامل المتعلقة بعملية صنع السياسة الخارجية كالهيكل هذه العملية ومنها صنع واتخاذ القرار.[2]

إن المحددات الثلاث للسياسة الخارجة تتداخل وتترابط فيما بينها فالمحددات الموضوعية مثلا تشمل على متغيرات تحدد البيئة النفسية للقائد السياسي والتي تؤثر على عملية صنع السياسة الخارجية ونجد أيضا المحددات النفسية والتي يظهر تأثيرها في السياسة الخارجية من خلال فهم القائد السياسي للمحددات الموضوعية، وهنا نستنتج العلاقة بين هذه المحددات، أما المتغيرات الوسيطة فهي تتأثر فكلتا المحددات، إذ تترجم هذه الأخيرة أثر المحددات الموضوعية والنفسية على عملية صياغة السياسة الخارجية وعلى القائد السياسي.

[1]- رشيدة الرحمن، **مرجع سابق الذكر**، ص 40.

[2]- محمد السيد سليم، **مرجع سابق الذكر**، ص 139.

المطلب الثالث: أدوات السياسة الخارجية.

تعتمد السياسة الخارجية في تحقيق أهدافها على مجموعة من الأدوات والموارد المناسبة لهذه الأهداف، وإلا سيواجه الفاعل الدولي صعوبة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وفي الواقع إن هذه الأدوات والموارد لا تقتصر فقط من حيث أهميتها في تحقيق هذه الأهداف، إنما أيضا في كونها عامل مؤثر في مسار السياسة الخارجية، وبصفة عامة فإن أدوات السياسة الخارجية تتمثل في الموارد الاقتصادية والإمكانيات البشرية المعتمدة لصياغة وتنفيذ السياسة الخارجية وقد قسمها هيرمان كالتالي:

أولا: الأدوات الدبلوماسية:

تتمثل في الموارد التي تستعملها أي دولة أثناء تعاملها مع دول أخرى قصد شرح سياستها وحماية مواطنيها وممتلكاتهم في الدول الأجنبية وكذا تعاملاتهم مع الأجانب، ومن بين هذه الموارد نجد السفارة والمفوضية...

ثانيا: الأدوات الاقتصادية:

هي السلوكات التي تلجأ إليها الدولة لتأثير في إدارة الجانب الاقتصادي لها أو لوحدات دولية أخرى، وتشمل تبادل الخدمات والمعاملات المالية كطلب المساعدة الاقتصادية وتنظيم المعاملات التجارية والتعاريف الجمركية...

ثالثا: الأدوات العسكرية:

هي النشاطات المرتبطة بالعنف أو التهديد باستعماله ضد وحدات دولية أخرى، وتضم الغزو المسلح، المساعدة العسكرية، إنشاء قوات مسلحة وتوزيعها، استعمال أو التهديد باستعمال القوة...

رابعا: الأدوات السياسية الداخلية:

تتشكل هذه الأدوات من مختلف الموارد التي تلجأ إليها الدولة لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية في تسيير قضايا السياسة الخارجية، لأن هذا التأييد يشكل موردا هاما في تقوية الدولة خلال تعاملها مع الوحدات الدولية الأخرى.[1]

خامسا: الأدوات الاستخبارية:

يقصد بها الآليات المستعملة لجمع وتفسير المعلومات المرتبطة بسلوكيات وخطط الوحدات الدولية الأخرى وتشمل على المهارات الخاصة بطرق جمع المعلومات ومن وسائلها التجسس وفك الرموز والاستطلاع.

سادسا: الأدوات الرمزية.

يندرج ضمنها مجموعة أدوات تسعى للتأثير في أفكار الغير، من بينها أدوات إيديولوجية، دعائية وثقافية وتهدف منها إلى دفع الأفراد بتأييد أو رفض رأي، وأيضا إلى نشر تصور مثالي شامل، والتأثير على مواطنين ونخب غير رسمية.

سابعا: الأدوات العلمية والتكنولوجية:

تشمل الموارد التي تعتمد على استعمال المعرفة العلمية النظرية، وتطبيقها لحل مسائل معينة، وتتراوح هذه الأدوات بين التبادل العلمي، وبرامج المساعدة الفنية إلى توظيف الأقمار الصناعية لاتصال خارجي.

[1]- محمد السيد سليم، **مرجع سابق الذكر**، ص 92.

ثامنا: الموارد الطبيعية:

تشير إلى جميع الموارد المتاحة للمجتمع كالأراضي الزراعية، الغابات وما تحويه الأرض من معادن، وقد تستعمل هذه الموارد كأداة في السياسة الخارجية.[1]

[1]- محمد سيد سليم,**مرجع سابق الذكر**,ص 92.

المبحث الثاني: ظاهرة الإرهاب الدولي: المفهوم والخطر:

لقد حظيت ظاهرة الإرهاب باهتمام من عدة إدارات خاصة الأمنية والسياسية، لما شهدته الساحة الدولية والإقليمية من تصاعد في أنشطة الجماعات الإرهابية، والإرهاب كممارسة قديم قدم التاريخ وكان اغتيال الإمبراطور يوليوس قيصر قبل الميلاد أولى العمليات الإرهابية التي شهدها التاريخ.[1]

ويعتبر الإرهاب من بين المصطلحات التي واجهت صعوبة في تحديد مفهوم موحد وشامل لعدة أسباب أهمها أن مصطلح الإرهاب ليس قانونيا بل مفهوم يطغى عليه الطابع السياسي، وأيضا تشابكه مع غيره من الظواهر[2]، ومن التعاريف اللغوية التي قدمت لهذا المصطلح نجد: الإرهاب مصدر "أرهب" ومادتها: رهب، وعناه في اللغة أخاف وأفزع، وهناك من اعتبره الخوف المقترن بالاحترام وليس الناتج عن التهديد، كما ذكر هذا المصلح في القرآن دلالة على التعبد في قوله تعالى: "وافوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون". [الآية 51 من سورة النحل].

وكلمة الإرهاب تقابلها بالفرنسية Terrorisme وبالإنجليزية Terrorism وهما مشتقتان من اللاتينية Terrere وتعني الرعب والفزع، وحسب الإيديولوجيين الإنجليز والفرنسيين لم يتم استخدام الكلمة إلا بعد الثورة الفرنسية.[3]

---

[1]- مرسي مرشي، **خلفيات والبعاد السياسية للحرب على الإرهاب**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: 2005، 2006، ص 1.

[2]- أحميديبوجلطية بوعلي، **سياسة مكافحة الإرهاب في الوطن العربي: دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية،جامعة الجزائر: 2009، 2010، ص 3.

[3]- محمد عبد المطلب الخشن، **الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية: 2007، ص 37، 38.

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب الدولي:

تعددت التعاريف المقدمة للظاهرة الإرهابية نظرا لاختلاف دوافعها، لذلك توجب تحديد مفهوم الظاهرة في اللغة والاصطلاح.

أولا: في اللغة:

الإرهاب مشتق من الفعل أرهب وأصله رهب، وهو فعل يدل على الخوف والفزع، كما ورد الفعل في القرآن ليدل على التعبد والخشية.

ثانيا: اصطلاحا:

يشير إلى استعمال العنف الغير المشروع لنشر الفزع لأغراض سياسية أما في موسوعة علم العلاقات الدولية فاعتبرت الإرهاب أنه: "مختلف النشاطات التي تمارسها الدولة أو غير الدولة باستخدام العنف لتحقيق أهداف غالبا ما تكون سياسية".[1]

ومن بين التعريفات التي أعطاها الغرب لهذا المصطلح نجد تعريف هوفمان حيث يعتبر "الإرهاب عنف فكري مخطط له، باستخدام القوة لتحقيق أهداف معينة" وعرفه الفقيه Givanovitch "كل الأعمال التي يمكن لدى الفرد الإحساس بالخوف من أي ضرر كان مرتبطا بالفزع في مختلف الظروف والمقاييس".

وفي الفقه العربي نجد المفهوم الذي قدمه محمد عزيز شكري: "أن الإرهاب نشاط عنيف مخطط له تحت دوافع سياسية باستخدام مختلف الوسائل، حيث يخلق الفزع في فئة من الناس، وقد يكون الفاعل يعمل لنفسه أو نيابة عن مجموعة أو دولة". كما عرفه

[1]- باخوية دريس، "**جرائم الإرهاب في الدول المغرب العربي، تونس، الجزائر، المغرب نموذجا**"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 11، 2014، ص 100.

الجحني: "الإرهاب ظاهرة دولية معقدة وجريمة خطيرة ضد الشعب والحكومة، وضد التنمية والازدهار".

وقد كانت اتفاقية جنيف لقمع الإرهاب أول وثيقة تقدم تعريفا للإرهاب حيث عرفته: "أنه الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما، تستهدف نشر الرهب والخوف لدى أشخاص معينة أو عامة الجمهور".[1]

أما الإرهاب الدولي فقد عرف في التشريعات الدولية: "أنه الجرائم الدولية في ظل القانون الدولي، ويحق لكل دولة مقضاة مرتكبيها بغض النظر عن جنسيته أو الضحية ومكان ارتكابها"[2]، وعرف أيضا أنه: "الاستخدام التعسفي للقوة المتاحة لدى الدولة أو المؤسسات التابعة لها أو الشخصيات المسؤولة فيها، والذي يمارس ضد أمن وسلامة دول أخرى، باللجوء إلى أساليب منافية لحقوق الإنسان".[3]

المطلب الثاني: مخاطر الإرهاب الدولي:

لقد تزايدت مخاطر الإرهاب الدولي في السنوات الأخيرة، ويرجع السبب إلى تطور الأساليب المستخدمة خاصة مع التطور التكنولوجي مما أدى إلى تعاظم الخسائر حيث كانت فيما مضى العمليات الإرهابية تقتصر على اغتيال شخصيات سياسية بارزة وزرع قنابل واحتجاز رهائن، لكن هذه العمليات انتقلت حاليا إلى مستوى أخطر، إذ أصبحت تستغل كل الطرق لتحقيق مصالحها ولو على حساب الأبرياء كجعلها لطائرات نقل الركاب صواريخ موجهة لأهداف معينة مما سبب الأمن، وظهر أيضا نوع جديد من هذه المخاطر والتي تقوم على تخريب برامج خاصة بشركات دولية ووطنية من خلال قرصنة شبكات

[1]- موضوع على الإرهاب, بحث في google تاريخ الاطلاع 2016/10/06. على الرابط الالكتروني:http://google.dz

[2]- عصام فاعور ملكاوي، **التعاون الدولي وأثره في مكافحة الإرهاب– واقع الارهاب الدولي**، الحلقة العلمية خلال فترة 18–20 نوفمبر 2013، الرياض:2013, ص 4.

[3]- يوسف محمد صادق،**الإرهاب والصراع الدولي**،نشر على موقع فايسبوك بتاريخ 2015/02/7.تاريخ الاطلاع 2016/10/04, الساعة 19:24,على الرابط الالكتروني http://www.facebook.com/hunasotac/posts، ص 31.

للاتصال لتحقيق أغراض سياسية، مما ينتج خسائر مالية كبرى إضافة إلى نشر الذعر في أواسط هذه المؤسسات.[1]

ومن مخاطره أيضا القيام بعمليات انتحارية وهي عملية يقوم بها شخص يحمل مواد متفجرة بهدف تفجير نفسه لإلحاق أضرار في صفوف من يعدهم أعداء لأسباب سياسية، كما يلجأ الإرهاب إلى استخدام القنابل الموقوتة وهي عمليات لا تحتاج إلى التخطيط.

إن هذه العمليات الإرهابية ينفذها مواطنين ذوي خبرة عالية، وأحيانا تمتلك معرفة تكنولوجية كبيرة، وهذه العمليات أي كان نوعها فهي مخالفة للقانون الدولي، خاصة لأنها تعرض الأبرياء للخطر إذ تجعل منهم ضحية مباشرة لأهدافهم، كما ظهر الإرهاب النووي وهو احتمال حصول هذه الجماعات على رؤوس نووية.[2]

المطلب الثالث: الفرق بين الإرهاب والمقاومة:

لقد تطورت إشكالية التمييز بين المقاومة والإرهاب بسبب سلب الدول لحق الشعوب، لذا يعرف Worldlaroالإرهاب السياسي أنه: "الاستخدام العنف والقتل أو التهديد باستخدامه من فرد أو جماعة تعمل إما لصالح السلطة أو ضدها، ويكون هدف التهديد هو خلق جو من القلق والرعب"، أما Bowyer Bell يؤكد أن الإرهاب مصطلح يطلق على أعمال مخالفة للقانون تمس المجتمع أو الدولة لتلحق بأفراده الفزع، ويشير أيضا هذا المفهوم إلى مختلف أعمال التخريب".[3]

أما المقاومة هو "نشاط مسلح تقوم به عناصر شعبية لمواجهة سلطة محتلة لوطنه" وقد عرفها الدكتور صلاح الدين عامر "أنها أعمال قتالية تقوم بها عناصر وطنية من غير القوات النظامية المسلطة للدفاع عن مصالح وطنية أو قومية ضد دول أجنبية"، والقانون

[1]- أحمد بيضون، **العرب والعالم بعد أحداث 11 سبتمبر**، بيروت: مركز دراسات الحدة العربية، 2002، 2004، ص 274.

[2]- يوسف محمد صادق، **مرجع سابق الذكر**، ص 36.

[3]- محمد عبد المطلب خشن، **مرجع سابق الذكر**، ص 87.

الدولي أقر بحق سكان الأراضي التي تخضع لسلطات احتلالية في الثورة عليها ومقاومتها، وإضافة إلى تقرير ميثاق الأمم المتحدة في مادته 51 الذي نص حق الشعوب في تقرير مصيره وحقه في الدفاع الشرعي، وعليه من الأسس القانونية نستنتج شرعية الإرهاب صنف من بين الجرائم السياسية التي تكفل بها القانون ببعض التمييز عن الجرائم الأخرى، كما أنه لو نظرنا لعمليات المقاومة الشعبية لوجدنا أنها موجهة ضد عدو أجنبي فرض وجوده بالقوة العسكرية على أرض الوطن، أما الإرهاب فأنشطته موجهة إلى أهداف محددة داخل أو خارج مجتمع لضمان تحقيق مساعي.[1]

لكن رغم ذلك يمكن مواجهة صعوبة في التفريق بين المفهومين إذا تحولت المقاومة إلى عنف ضد المدنيين، فتتحول في هذه الحالة إلى إرهاب، كذلك إذا مارس أفراد المنتمون لهذه الحركات أنشطة ضد أهداف مدنية خارج أراضي الدولة العدو، وأيضا إذا لجأت إلى أعمال ضمن أعمال الإرهاب كالتفجير واختطاف الطائرات المدنية، وهذا يقلص من شرعية نضالها.[2]

[1]- مرسي مشري، **مرجع سابق الذكر**، ص 28.

[2]- يوسف محمد صادق، **الإرهاب والصراع الدولي**، دار سردم للطباعة والنشر، 2013، ص 45.

المبحث الثالث: مقاربة مفاهيمية للأمن والهيمنة العالمية:

تشكل موضوع الأمن عبر التاريخ أكبر عائق للدول التي اعتبرت ضمان بقائها واستمرارها من أهم أولوياتها السياسية، ومن المفردات المتداولة في العلاقات الدولية خاصة بعد تطور تركيزه من أمن الدولة إلى أمن الأفراد، هذا المصطلح يعود استخدامه الأول إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر تيار يبحث في كيفية تحقيق الأمن، لكن استخدامه هذا كان عشوائيا في كثير من الأحيان.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأمن:

إن الأمن لغة يدل على عكس الخوف والخيانة، والأمن من الأمانة والإيمان يعني التصديق والثقة.

والأمن يرادفها في اللغة الفرنسية Sécurité وفي اللغة الإنجليزية Security وهو معنى شبه يتشابه في كل المعاجم اللغوية حيث يعتمد على مبدأ عدم الخوف وتحقيق الطمأنينة.

أما اصطلاحا يمكن اعتماد التعريف الذي قدمه باري بوزان كمقدمة لأهم التعاريف المعطاة لهذا المصلح باعتباره أحدث وأكثر تعريف متداول في الدراسات الأمنية حيث يرى أنه: "قدرة الدول والمجتمعات للحفاظ على استقلالها وتماسكها في ظل التغييرات المعادية في سعيها للأمن لأن الدولة والمجتمع ينسجمان أحيانا وأحيانا أخرى يتعارضان، فأساس الأمن هو البقاء بالاعتماد على جملة من الاهتمامات حول شروط الوجود ذلك لأن الأمن في ظل الفوضوية قد يكون نسبيا ولا يمكن أن يكون مطلقا".[1]

[1]- تباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص 20.

وعرفه أيضا أرنولد والفرز أن: "الأمن موضوعيا يعني غياب تهديد للقيم المكتسبة، أما من الجهة الذاتية يشير إلى عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر".

أما هنري كيسنجر يعتبر الأمن "تصرفات يهدف بها المجتمع إلى تحقيق وحفظ حقه في الوجود".[1]

وبطرس غالي يرى أن "مفهوم الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي، ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية، وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأن الأمن المتعلق بالاستقرار الداخلي يقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي".

والأمن بالنسبة لعبد الكريم نافع هو: "الشعور الذي يسود الفرد أو الجماعة بإشباع الدوافع العضوية والنفسية واطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدده من مخاطر ذلك الأمن كشعور، أما الأمن كإجراء فهو ما يصدر من الفرد أو الجماعة لتحقيق حاجاتها الأساسية أو لرد عدوان عن كيانها ككل".

في إطار هذه التعريفات يمكن إعطاء تعريف شامل للأمن على أنه: "قدرة الدولة على حماية قوتها داخليا أو خارجيا، سواء كانت قوة اقتصادية أو سياسية، حتى عسكرية في مواجهة التهديدات التي تعترض استقرارها على المستوى الدولي والمحلي".[2]

إن عدم إيجاد تقديم موحد وجامع لمفهوم الأمن هو انعكاس مباشر لعدة متغيرات هي:

- تطور العلاقات الدولية وتغيرها من فترة لأخرى.
- اختلاف في الإيديولوجيات والرؤى.

[1]- خديجة بتقة، **السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة الغير الشرعية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة: 2014، ص 11.

[2]- طويل نسيمة، **الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة: 2010، ص 37.

- غياب دراسات متخصصة في الأمن خلق عدة توترات لهذا الموضوع.[1]

المطلب الثاني: الهيمنة العالمية:

الهيمنة:

تعني كلمة الهيمنة Hegemonia بالمعنى اليوناني الأصلي "قيادة"، وفي العلاقات الدولية المهيمن هو "القائد" أو "الدولة" القائدة لمجموعة من الدول، بيد أن مجموعة الدول تفترض علاقات فيما بينها، والقيادة تفرض بالضرورة درجة معينة من النظام الاجتماعي والتنظيم الجماعي، والدول عبارة عن مجموعة من وحدات تكون فيها الدولة المهيمنة وحدة بدورها على الرغم من أنها الأهم، وعند التفكير بالهيمنة نفكر بالأنظمة ما بين الدول.

وتعتبر الهيمنة ظاهرة سياسية فريدة موجودة ضمن نظام ما بين الدول، هو بدوره نتاج ظروف تاريخية وسياسية خاصة.

والهيمنة عبارة عن استهلاك مجموعة متعددة الوجوه من مصادر السلطة، وأن الدول المهيمنة تشترك في سمة واحدة، هي أنها تمتلك سلطة بنيوية وهذه السلطة هي التي تمكن الدولة المهيمنة من احتلال موقع مركزي داخل نظامها الخاص، والحقيقة تكون المقدرة على رسم أولويات الدول الأخرى ومصالحها كبيرة بقدر ما هي كبيرة قدرة الدولة المهيمنة على السيطرة على مصادر السلطة، ذلك أن الممارسة السلطة البنيوية وهذه السلطة هي التي تمكن الدولة المهيمنة من احتلال موقع مركزي داخل نظامها الخاص، ومن أداء دور القائد فيه إذا اختارت أن نفعل ذلك.

ويعود الفضل إلى الكاتب الشيوعي الإيطالي أن انطونيو غرامشي، في الطريقة التي يستخدم فيها بعض الباحثين مفهوم الهيمنة.

[1]-تباني وهيبة، **مرجع سابق الذكر**، ص 22.

الهيمنة مصطلح سياسي يعبر عن النفوذ السياسي الذي تمارسه دولة قوية على دولة أخرى، بقصد تخجيمها عن الساحة الدولية والسيطرة الفعلية على شؤونها وقراراتها وسلطاتها دون اللجوء إلى الاحتلال العسكري لها.[1]

ويمكن التمييز بين ثلاث أنماط للهيمنة:

أولا: الهيمنة التقليدية:

وهي أساس السلطة الممنوحة للحاكم بفعل قداسة التقاليد والتي تتبع النظم التقليدية، ولا يوجد فيها تمايز بين الإدارة والسلطة والشخص الحاكم، وهذا النمط نجده عند الإمبراطوريات القديمة.

ثانيا: الهيمنة الكاريزمية:

تكون الإدارة في خدمة الحاكم الذي يوزع المسؤوليات داخلها، وهي الهيمنة التي تبنى على القدرات الخاصة للحاكم والمعترف بها، وهذا النمط ليس مرتبط بالنظم التقليدية فقط، إذ نجد أنه متواجد في الأنظمة الحديثة، حيث ظهر حكام يمتازون بقدر كبير من الكاريزمية خولت لهم الحصول على السلطة في بلدانهم والاستحواذ عليها.

ثالثا: الهيمنة القانونية العقلانية:

تكون فيه السلطة مخولة بفعل القانون والانتخاب، وهو النمط الذي يميز الدولة الغربية وتبنى على أساس قبول المحكومين للسلطة وامتثالهم لها على أساس قانوني، وهذا النموذج يتميز بالعقلانية لأنه يجعل من القانون طبقا لأهداف أساس التنظيم السياسي، وتكون فيه الأوضاع الاجتماعية مكتسبة غير موروثة.[2]

---

[1]- إسماعيل عبد الفاتح عبد الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي-إنجليزي)**، ص 479.

1-مخاطر الهيمنة على الهوية الثقافية و سبل التعامل معها, نقلا من موقع نوات ,نشر بتاريخ 2005/01/30 ,الاطلاع 02 /10 /2016 على الرابط الالكتروني / http://nawat.org/portail//cultural- identity-recuperation

إن الهيمنة هي إمكانية أن يصدر شخص أو مؤسسة ما أمر امتثالا وليس إلزاما، والهيمنة مرتبطة بمفهوم المشروعية، وهي غير مرتبطة بالقوة، فالهيمنة تؤسس سلطة سياسية بشكل تجعل من يخضع لها قابل لوجودها ومعترف أحقيتها[1]، كما أن هذا المصطلح لا يشير فقط إلى التفوق ولكن كذلك إلى استباق كل ما قد يهدد التمييز وذلك من خلال هيكلة مجال فعل ما، فالمهيمن هو من باستطاعته تحويل قوته ووعيه إلى قدرة سياسية عسكرية، واقتصادية وثقافية لإنتاج وضع دولي مهيمن.[2]

[1]- **المرجع نفسه.**

[2]- محمد اليونسي، **الهيمنة الأمريكية مفهوم الهيمنة**، نقلا عن موقع:http://www.Hegemonie.com

إستنتاج الفصل الأول

السياسة الخارجية بمفهومها العام هي مجمل تلك السلوكات والأهداف والأقوال الصادرة من دولة، تجاه المحيط الدولي وتتمثل محدداتها في أولا المحدد الجغرافي، طبيعة النظام و المحدد الثقافي والإديولوجي.

-عرف العالم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تحول في مفهوم الإرهاب الذي كان يقتصر فقط على تهديد الأمن القومي، إلى التهديد العالمي، ولقد اتخذ من المنطقة العربية مسرحا له في الوقت الذي تعتبر الدول العربية المقاومة عمل المشروع، في المقابل تراه القوى الغربية على انه إرهاب بتلقي مكافحته، لأنه يهدد الأمن ولقد سعت الولاية المتحدة الأمريكية لمحاربته بمختلف أشكال القوة لبسط نفوذها وسيطرتها والهيمنة على العالم .

لقد مرت السياسة الخارجية الأمريكية في تطوراتها بمرحلتين أساسيتن ولها كانت الانعزالية حيث ركزت فيها على تجنب الصراعات والعمل على بناء إقتصادها أما المرحلة الثانية وهي التداخلية دعت فيها إلى اندماج في المجتمع الدولي والمشاركة في السياسة العالمية، وبعد هذه المرحلة جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتسمح للولايات المتحدة بتنفيذ استراتيجياتها لسيطرة على العالم تحت غطاء مكافحة الإرهاب الدولي المهدد لأمنها ومصالحها.

المبحث الأول: اتجاهات ومدارس الفكر الاستراتيجي الأمريكي في السياسة الخارجية الأمريكية:

المطلب الأول: السياسة الخارجية من منظور المدرسة الانعزالية:

منذ إعلان الاستقلال الأمريكي عام 1776 اختار الآباء المؤسسون ما دعوه سياستهم الحكيمة الداعية إلى الانعزال وعدم الانخراط في القضايا العالمية والصراعات الدولية خاصة الأوروبية، حيث صرّح جورج واشنطن "George Washington" أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية بهذه السياسة في حكمة بليغة في خطاب له بقوله: "لن يكون من التعقل أن نورط أنفسنا بوشائج مصطنعة ضمن التقلبات السياسية أوروبا أو الائتلافات والتناظرات الرئيسية لأصدقائها وأعدائها يناجينا موقعنا القاضي والمستقل".

يعكس هذا الخطاب فلسفة السياسة الأمريكية الخارجية التي ترى في العزلة عن القضايا العالمية ملاذا آمنا للولايات المتحدة الأمريكية، وأن الأولوية تكمن في ترتيب أوضاع العالم الجديد أو الأرض البكر في القارة الأمريكية، وقد تبلور ذلك في مبدأ مونرو عام 1823. ففي هذا العام انبثقت موعظة واشنطن في عقيدة متكاملة ذات شقين: عدم التورط في صراعات القوى الأوروبية ومنع أوروبا من التدخل في شؤون أمريكا، وقد عبر "جيمسه مونرو" عن هذه العقيدة بقوله "ليس لنا شأن أو لسياستنا في الحروب الدائرة بين القوى الأوروبية لبواعث تخصهم.[1]

إن التوجه الانعزالي يعتبر أمريكا أمة مكتملة ذات حدود نهائية ولذا يجب أن تكون أولوية سياستها الخارجية تحصينها وتدعيم وحدتها، حيث من غير المقبول تبديد الثروة الأمريكية في تعميم الديمقراطية مثلا. وهكذا يجب الاهتمام بالأوضاع الداخلية والنأي عن

[1]– إبراهيم أبو خزام، **أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن**، بيروت: دار الكتاب الجديد، ط1، 2005، ص ص 13–14.

الساحة الدولية، وهذا ما تحقق فعلا حيث لم تكن بحاجة إلى تخصيص موارد كبيرة للدفاع وانكفأت على التنمية الداخلية ومشاريع البنية التحتية، ويمكن القول أن المقاربة الانعزالية جمعت على مدى التاريخ الأمريكي بين الاتجاهين الجمهوري والديمقراطي وإن تجسدت في السابق أكثر لدى الجمهوريين حيث كانوا أكثر ميلا إلى عدم الثقة بالعالم الخارجي ولهم نظرة تشاؤمية إلى كل ما هو أجنبي، كما يحبذون الميزانيات المتوازنة والضرائب المنخفضة، ولذا فقد كانوا الديمقراطيين فقد تبلور في شكل الحماية الاقتصادية والغروق عن تمويل سياسات دفاعية حقيقية.[1]

إن هذه السياسة لم تمنع الولايات المتحدة من خوض بعض التدخلات الخارجية، إلا أنها كانت محدودة مقارنة بقوتها من جهة، وبنزعات التدخلات المحدودة بعد الحرب الأهلية الأمريكية لعام 1865 وذلك بتكوين جماعات تبشيرية في الصين بالإضافة إلى بعض التدخلات في أمريكا اللاتينية مطلع القرن العشرين.[2]

إن الميل الانعزالي وإن تقلص تأثيره مع نهاية الحرب الباردة إلا أنه ظل حاضرا في نقاشات المفكرين، ففي ظل التنظير للأحادية القطبية كان الجدال حول المنظور الذي تتخذه هذه الأحادية أي المنظور الانعزالي أو المنظور التبشيري النشط حيث أن الأممية الليبرالية السائدة في عقد التسعينات كإيديولوجية رسمية في عهد الرئيس كلينتون تبنت توجه الانعزاليين في رفض التدخل الخارجي لتحقيق المصالح الأمريكية، لكن دون الوقوف ضد الحروب ذات الطابع الإنساني والأخلاقي "الصومال، هايتي، البوسنة...".

[1] – السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية والإستراتيجية**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004، ص 41.

[2] – لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1989، ص 97.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية من منظور المدرسة التدخلية (المحافظون الجدد):

يمكن القول أن رؤية المحافظين الجدد للسياسة الخارجية الأمريكية تعدّ تحولا كبيرا في المواقف التقليدية لهذه السياسة وهذا فقد رفضوا الانعزالية اليمينية التي تدعو إلى بناء قلعة أمريكية معزولة عن العالم، كما رفضوا الانعزالية اليسارية التي تأخذ بشعار عِش ودع الآخرين يعيشون، حيث لم تعد هذه الأفكار صالحة في عالم يتجه نحو التقليص من مكانة السيادة الوطنية ولذا حسبهم يجب التدخل في شؤون الدول إذا تدهورت أوضاعهم الداخلية كما أم مبدأ السيادة يعتبر عائقا أمام تقدم البشرية.[1]

ويعد "ريغان" محرك هذه الأفكار حيث زاد ميزانية الدفاع وفتح مكاتب نشر الديمقراطية، وهكذا فقد نادى المحافظون الجدد أن تلعب الولايات المتحدة دورا قياديا كونهم قوة عظمى، وذلك للاستفادة من هذا الوضع والمحافظة عليه.

إن فكر المحافظين الجدد يعود إلى الأربعينات من القرن الماضي ويتميز بالتنوع وتجمع أفراده "مفكرون، ساسة، رجال أعمال..." عدد من الأفكار المركزية كالاهتمام بالديمقراطية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى إمكانية استخدام الولايات المتحدة لطرق غير أخلاقية للسيد الخيري، ويؤمنون بالحروب الاستباقية وبأن أمريكا ذات وضع خاص ويشككون في قدرة القانون الدولي والمنظمات الدولية على حل المشاكل الأمنية الدولية.[2]

[1] – مصطفى علوي، **السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي**، السياسية الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات والنشر، عدد 153، جويلية 2003، ص 68.

[2] – إبراهمي درويش، **قراءة في كتاب: أمريكا على مفترق طرق: الديمقراطية والسلطة وارث المحافظين الجدد لفرانسيس فوكوياما** على الرابط الالكتروني:

http://www.arab.nation.com/index.

وتعتبر جيوبوليتيكا الفوضى إحدى إستراتيجياتهم وذلك بالتهيئة لعدم الاستقرار بخلق الأزمات في بعض المناطق إذا اقتضى الأمر، وذلك لأحكام السيطرة عليها، حيث يؤكد المنظر الاقتصادي "جوزيف شومبيتر" أن الابتكار وليد عملية التدمير الخلاق، ويتلهم بعض القادة الأمريكيين حلم بناء الإمبراطورية الأمريكية من بعض التجارب السابقة للرومان وغيرهم وذلك بسيطرتهم عل أجزاء كبيرة من العالم خاصة بآسيا الوسطى.[1]

والمحافظون الجدد متواجدون بالحزبين الجمهوري والديمقراطي وإن تركزوا أكثر في الحزب الجمهوري، وهناك من المحافظين الجدد من يطلق عليهم الصقور كرامسفليدوباول وهذا لنبرتهم المتشددة وتغليبهم للخيارات العسكرية في حسم القضايا الخارجية، وقد انضم إليهم في الآونة الأخيرة الكثير ممن يحسبون على الحركات الدينية المسيحية منها واليهودية، ويعتبرون حاليا نشاطات الحركة الإسلامية الخطر الأول الذي يهدد أمريكا.[2]

المطلب الثالث: اتجاهات الفكر الإستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ثاني انعطافة حقيقية في غضون عقد من الزمان في مسار العلاقات الدولية والسياسة العالمية لفترة ما بعد الحرب الباردة، وقد أثارت جدلا واسعا حول ما إذا كانت هذه الأحداث ستكون لحظة تحول وقطيعة في التاريخ ونهاية لحقبة كاملة بداية لعهد جديد أم مجرد هزة عابرة لا تأثير لها في العمق والجوهر على العلاقات الدولية وتطوراتها المستقبلية.

---

[1]– شريف دولار: **الأحوال الفكرية للاستراتيجية الأمريكية من أجل تأصيل العقلانية والديمقراطية والإبداع تحديا للهيمنة الأمريكية**، القاهرة: مكتب دلولي 2005، ص 131.

[2]- Jack E. Holmes, Kevin Joldersma and Aaron Keck « **U.S. Foreign policy :long cycles-what Might thez Mean for world long cycles ?** » In: www.ciaonet.org/conf/H0j01/h0j01.html

كانت محاولات الإجابة عن هذا السؤال متطابقة إلى حد بعيد بشأن التأثير العميق والبنيوي للأحداث على الشؤون الدولية وإيقاعها السريع وردّات الفعل التي تركتها والنتائج البعيدة التي ستصل إليها مستقبلا، خاصة على السياسة الأمريكية اتجاه العالم بحكم استهدافها في أمنها القومي وفي داخل أراضيها لأول مرة في نهاية حقبة الحرب الباردة، ومن هذا المنظور يمكن تصنيف جل النماذج المقدمة لدراسة الحدث إلى ثلاث اتجاهات متمايزة وهي:

الاتجاه الأول: اعتبر أحداث 11 سبتمبر تكريسا نهائيا للمسار البارز منذ نهاية الحرب الباردة، أي مشهد الهيمنة الأمريكية الأحادية الذي كان يحتاج إلى ذريعة الخطر الخارجي الذي يوفر الغطاءالاستراتيجي والفعالية الهجومية، بحيث وجدت الإدارة الجمهورية برئاسة جورج بوش الابن في الأحداث فرصة تجسيد المشروع الامبراطوري للهيمنة " The empire of Hegemony" ذي الخلفية الإيديولوجية المحافظة القائمة على ثلاثة ركائز أساسية وهي: التفوق العسكري العالمي، الأصولية الدينية والنيوليبرالية الاقتصادية.[1]

ولقد استخدمت الإدارة الأمريكية الهزة النفسية الهائلة التي خلفها الحدث في صوف الأمريكيين لتمرير أجندتها الاستراتيجية ومضاعفة الاتفاق والتدخل العسكري في الخارج وفق مبدأ إثارة الخوف. وفي سياق متصل بالمفاهيم النظرية المطروحة لتفسير الأحداث وتأثيراتها على أنماط العلاقات الدولية، تشير بعض الدراسات إلى أنه ومن منظور استراتيجي، فإن هذه الأحداث ساهمت في ملئ الفراغ الاستراتيجي الناجم عن اختفاء الاتحاد السوفييتي، فالولايات المتحدة الأمريكية باعتبار وجود عدو خارجي من ثوابت السياسة الأمريكية شكلت لها الأحداث فرصة لتثبيت عدو جديد في منظومة التفكير الأمريكي.

[1]– السيد ولد أباه، **مرجع سابق الذكر**، ص 12.

فالإرهاب الدولي "International terrorisme" كبديل موضوعي للعدو السوفييتي، أضحى متغيرا أساسيا لبناء عقيدة استراتيجية للتحالف الدولي، وصياغة وبلورة أدبيات نظرية ومفاهيمية جديدة فأطر تفسيرية للتفاعلات العالمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

ومن جانب آخر، أدت أحداث 11 سبتمبر إلى حسم الجدل الفكري الاستراتيجي الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية بين الأحاديين "Uni-polarists" والتعدديين "Multi-Polarists" لصالح دعاة التيار الأحادي، حيث دفعت بآرائهم وأفكارهم إلى كقدمة السياسة الخارجية الأمريكية في تماثل مع أطروحات المحافظين الجدد وتحت مفاهيم جديدة مثل: الحرب الاستباقية والعمل بشكل انفرادي والتدخل العسكري في العالم.

الاتجاه الثاني: وهو وثيق الصلة بالاتجاه الأول، ويتمثل في اللجوء إلى أطروحة صدام الحضارات "The Clash of Civilisations" التي كثر الحديث حولها بعد الأحداث، فأطروحة صدام الحضارات قدمها "صمويل ب. هنتنغتون"Samuel B. Huntington كمقاربة لتفسير نمط النزاعات في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة والتي تنطوي على تحليل لشكل الصراعات التي ستكون حسبه دامية بين كيانات ثقافية متمايزة وحضارات مختلفة من حيث البنى الثقافية، فالحدود الفاصلة بين الحضارات ستكون حدودا ثقافية بسبب دور العامل الثقافي والعامل الديني، تحديدا في تأجيج الصراعات والنزاعات بين الدول على خلفية الاستقطاب اللإثنية والدينية والهويتية فيما سماه حدود الدم "Blood Boarders". من هذا المنظور فالتصادم الحضاري خاصة بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية سيكون حتمية تاريخية في مستقبل العلاقات الدولية.[1]

إذ جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتضفي على هذه الحتمية بعضا من الصدقية بعد التراجع الأكاديمي الذي شهدته أطروحة صدام الحضارات، ومع أن الكثير من

[1]- **مرجع نفسه**، ص 13.

المحللين والكتاب لا يذهبون إلى حد اختزال الصراع الداهن راهنا في صراع الإسلام والغرب، إلا أن التحوير المفهومي للحرب الشاملة على الإرهاب حاضر في الأذهان، بصورة توحي باختزاله في الحرب الشاملة على الإسلام[1]، وقد عكست الخطابات السياسية والإعلامية فيه الولايات المتحدة الأمريكية بعد التفجيرات هذا الوضع بالتركيز على الأصولية الإسلامية وخطرها وضلوعها في الأحداث، وكذلك ما أصبح يشكله التحدي الإسلامي كعدو استراتيجي على منظومة الحضارة الغربية.[2]

الاتجاه الثالث: يرى في هجمات 11 سبتمبر ردة فعل هجمية من طرف العالم الثالث على الحداثة الغربية والقيم الغربية التي تمثل العولمة أكبر شعورا بالإحباط لدى فئات واسعة من شعوبه والتي باتت ترى في هذه الأوضاع نتاجا لسياسات الدول الغربية التي كرست التخلف والفقر والعنف فيها، وخاصة بسبب إفرازات ظاهرة العولمة التي زادت من توسيع الهوة بين العالم المتقدم وعالم الجنوب المتخلف، وقد مثلت الهجمات على مركزي التجارة العالمية دلالة رمزية على وجاهة المقاربة التفسيرية من هذا المنظور، وعلى المستوى الثقافي، ليس بمعنى أطروحة صدام الحضارات.[3]

قام بتوظيف أسلحة محظورة ضد أفراد شعبه من المعارضين في مارس 1988، إلى جانب توظيف القنابل الانشطارية وكذا غازات سامة من بينها غاز الخردل ووسيط الأعصاب، بما في ذلك ملح الحمص الأزرق المعروف بالسيانيد التي تسببت في مقتل ما يقارب خمسة آلاف مواطن كردي.[4]

---

[1]– **المرجع نفسه**، ص 13.

[2]– ناظم عبد الواحد الجاسور، **المرجعية الفكرية للخطاب السياسي الاستراتيجي الأمريكي ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001**، بيروت: دار النهضة العربية، ط1، 2006، ص ص 35–36.

[3]– السيد ولد أباه، **مرجع سابق الذكر**، ص 17.

[4]– عبد المنعم سعيد كاتو، **مرجع سابق الذكر**، ص 191.

على الرغم مما يثار بشأن دور الولايات المتحدة الأمريكية في نشر الديمقراطية والحرية في الشرق الأوسط عبر احتلال العراق في إطار تطبيق مفهوم الحرب الاستباقية في أعقاب هجمات سبتمبر، إلا أنه وبحكم الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية كبرى في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، تبين أنها تلجأ كما كان الأمر في مراحل سابقة للقوة العسكرية لأجل الحفاظ على مصالحها ومكانتها المتفوقة ذات التأثير والنفوذ وأيضا استدامتها بشكل يجعل من غير الممكن التحدث عن منافس محتمل لها، ويمكن تحديد أهداف الحرب الاستباقية على العراق في ثلاث نقاط، وهي:

1) حماية المصالح الاقتصادية الأمريكية في منطقة الخليج:

برغم ثقل المبررات التي قدمتها إدارة المحافظين الجدد كأرضية مناسبة لاحتلال العراق، إلا أنه تبين أن واشنطن كانت تسعى من وراء الحرب للسيطرة على المنظمة بالنظر لأهميتها الجيوإستراتيجية وحيويتها الاقتصادية بالنسبة للاقتصاد القومي الأمريكية العالمي، خصوصا النفط الذي اتفق الكثير من الخبراء والمفكرين وحتى صناع القرار في البيت الأبيض على اعتباره الهدف المحوري لاستراتيجية الحرب الاستباقية في الفكر الاستراتيجي الأمريكية على وجه العموم.[1]

كما تعتقد الإدارة الأمريكية أن المقاربة التي رسمها الرئيس بوش الابن فيما يرتبط بالسيطرة على النفط العراقي، سوف تضعها على المسار الذي يوفر لها طاقة آمنة موثوقة بضمان إمدادات البترول إليها من خلال بناء الواجهة في المنطقة.

فالبعد الاقتصادي يكمن في سيطرة أمريكا على أكبر احتياطي للطاقة النفطية في العالم بعدما كانت قد سطرت على نقط منطقة قزوين، فأمريكا الجنوبية وإفريقيا واستخدام هذه

[1]–طه نوري ياسين الشكرجي، **الحرب الأمريكية على العراق**، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004، ص 151.

السيطرة على الطاقة كعامل ضغط وردع تجاه بقية الدول لإجبارها على الانصياع لمخططاتها الاستراتيجية العالمية.[1]

2) تدعيم الوجود العسكري الأمريكي في الخليج:

إن من ركائز السياسة الخارجية الأمريكية الاعتماد على القوة العسكرية وإعطائها دورا أساسيا في الحفاظ على الأمن القومي، وقد كانت الإدارة الأمريكية المتعاقبة خصوصا بعد انتهاء الحرب الباردة تنتظر للتدخل العسكري كأهم وسيلة لتحقيق مصالحها وأهدافها والثقافات والديانات، وإنما بسبب غياب أرضية ثقافية من شأنها توفير مضمون لإيديولوجيا النظام الدولي الجديد الذي تروج له الأدبيات الأمريكية أو توفير إطار مرجعي لديناميات العولمة فيما وراء طابعها التقني–الاقتصادي.[2]

وليس بإمكان الخطاب الليبرالي الجديد تقديم هذا الإطار الإيديولوجي لما يكتنفه من التناقضات بين النظرية والتطابق، بحيث تحول الخطاب الليبرالي إلى مجرد أداة لممارسة التدخل الانتقائي في شؤون البلدان بحسب المصالح الآتية، فالإرهاب الجنوبي من هذا المنظور هو تعبير حاد وجذري عن تفاقم أزمة التواصل بين الفضاءات التي يتشكل منها عالم اليوم فيما وراء وهم القرية الكونية الواحدة المنسجمة.[3]

فهذا الاتجاه يفسر الهجمات من زاوية استداد حالات الغضب في الدول الفقيرة من السياسات الاقتصادية الظالمة والمجحفة للولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية.

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص 151.

[2] – مهند العزاوي، **القواعد والتسهيلات العسكرية أداة أساسية للهيمنة الشاملة الأمريكية، مركز صقر للدراسات العسكرية والأمنية والإستراتيجية**، نشر بتاريخ 2008/06/02، على الرابط الالكتروني: تاريخ الاطلاع 5\10\2016.
http://www.alraFadean.org/2008/Mohand-al3azawee2-6-2008%5b1%5d.doc

[3] – **المرجع نفسه**.

وخلاصة لما تقدم يمكن القول أن هذه الاتجاهات حاولت تقديم إطار تفسيري لطبيعة الأحداث وتأثيرها على مستقبل السياسة العالمية والسياسة الأمريكية منها تحديدا. إذ تركت أحداث 11 سبتمبر تأثيرا عميقا في بنية السياسة الاستراتيجية الأمريكية وعززت بشكل كبير أطروحة مشروع الهيمنة الشاملة على العالم الذي تقف أفكار المحافظية الجديدة وراء الترويج لها في الأوساط الأكاديمية والسياسة الأمريكية ونقلها إلى التطبيق الواقعي في السياسة العالمية.

فقد مثلت الحرب الأمريكية على العراق إحدى الحلقات في ضمان القوة العسكرية العظمى، وعدم منافستها في العالم التي بدأت تبرز فيه أقطاب اقتصادية وعسكرية كبرى كالصين، الهند والاتحاد الأوروبي...

فالتواجد العسكري الأمريكي وراء البحار هو أحد أعمق مرتكزات الإستراتيجية العسكرية الأمريكية، حيث تحتاج إلى قواعد ومحطات في أوروبا وشمال شرق آسيا وكذلك إلى تأسيس شبكة قواعد دائمة من أجل توفير الإمكانية العسكرية اللوجشية لتحريك القوات الأمريكية لمسافات واتجاهات مختلفة ضمن الإطار الجيوعسكري الاستراتيجي بما يسمى بالهيمنة الكونية، وكما تشير بجديات القرن الأمريكي الجديد للتعبير عن الفكرة القائلة: "أنّ الجنود الأمريكان المنتشرين في كافة أنحاء العالم ليسوا سوى سلاح الفرسان المنتشر في الحدود الأمريكية الجديدة، وأن سلاح الفرسان يجب أن يصبح جيش احتلال دائم في الشرق الأوسط".[1]

[1]– المرجع نفسه.

3) تحقيق مشروع الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط:

بعد النجاح الذي حققته الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية عام 191، وبعد انهيار الإتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي، وما نبع ذلك من فقدان التوازن الدولي، وتحوله تحو سيادة القطب الواحد الأمريكي بدأت تتكشف الاستراتيجية الأمريكية الهادفة للهيمنة المطلقة على العالم.[1]

كما جاءت تحركات الولايات المتحدة في الإعداد لحرب الخليج الثالثة ضد العراق كمرحلة أولى ضمن هذا السياق وكلحظة تجسيد لذلك الميل الأمريكي الهادف لتحقيق السيطرة الكلية على المنطقة الشرقية الأوسطية بادئ ذي بدء، وهذا في إطار ما يعرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير.[2]

المبحث الثاني: معالم الاستراتيجية الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب:

المطلب الأول: الإرهاب كمصدر تهديد للأمن القومي الأمريكي:

بعد نهاية الحرب الباردة أصبح الأمن المعادلة الصعبة في الأجندات الحكومية، لما شهده العالم من تحولات كبيرة أثرت على أمن واستقرار الكثير من الدول، بسبب بروز تهديدات لم تكن لها فعالية من قبل في ظل هيمنة التهديدات التماثلية التي مصدرها القوة العسكرية للدول، وتعددت بتعدد مصادرها، وهو ما جعل الأمن بمفهومه التقليدي الضيق عاجزا عن محاربة التهديدات اللاتماثلية، وبذلك تم التوسع في مفهوم الأمن ليشمل مجالات عديدة هي في حدّ ذاتها مصادر للتهديد، وفي ظل العولمة أصبحت هذه المخاطر عابرة للحدود، وتتميز بسرعة انتشار الظاهرة، مما جعلها تتجاوز القدرات الأمنية للدولة واستحالة

1- المرجع نفسه.
2- المرجع نفسه.

مكافحتها لوحدها وبإمكانياتها الخاصة، من حيث التكلفة المالية والقدرات العسكرية والجانب الاستخباراتي وكذلك بسبب انتشار الظاهرة في عدة دول مثل الإرهاب.

تعدّ ظاهرة الإرهاب المتزايدة في العالم من أخطر أشكال التهديدات الأمنية التي تواجد الدول لأنها تستهدف في جانب مهم منها أمن واستقرار ومستقبل مجتمعاتنا لاسيما إن جمع الفعل الإرهابي بين مطامع وأهداف القوى الخارجية التي لا تريد استخدام أدواتها المباشرة وإنما بالاعتماد على محركات في خلق الأزمات داخل الدول المستهدفة أو استغلال حدودها أو الظروف السياسية المحيطة أو في أحيان أخرى تفرق في الحصة ونسيج المجتمع داخل تلك الدول وقد يشجع فئة من فئاته إلى سلوك يلحق الضرر في المجتمع مما يهدد سلامته بما ي ذلك استخدام العنف وصولا لتحقيق أهداف سياسية أو مصالح فئوية قد تنعكس في جانب منها خدمة لأطراف خارجية إقليمية أو دولية.[1]

وعليه فقد أصبح الإرهاب خطرا حقيقيا يواجه الوجود البشري وحضاراته وإنجازاته خاصة وأن الأنشطة الإرهابية أصبحت تمارس وعلى نطاق واسع عبر الزمان وعبر المكان في الماضي والحاضر والمستقبل، وهي تمارس في الشمال كما تمارس في الجنوب، نشهدها في الشرق كما نشهدها في الغرب وليس هذا فحسب، بل إن خطورة الإرهاب تزداد أيضا إلى الأعداد الكبيرة جدا من المنظمات الإرهابية التي تمارس الإرهاب الذي ينطوي على عنف غير محدود وغير مقيد بقانونأو بأخلاق، وبالنظر إلى تعقد تنظيم وسرية نشاط هذه التنظيمات الإرهابية، هذا فضلا عن تطور ما تستخدمه هذه التنظيمات من أسلحة ومعدات، وارتبطت إستراتيجية الحرب على الإرهاب مع بداية انتشار الإرهاب وتحرك القاعدة لغرس مجنديها في مختلف الأماكن، منطلقة في بادئ الأمر من القرن الإفريقي تحيدا الصومال التي يعتبرها بعض المحللين والمسؤولين الأمريكيين دولة فاشلة، فعدم وجود إدارات عاملة

[1]– الدليمي، **مرجع سابق ذكره**، ص 17.

وكذا الحرب الأهلية التي يبدو أنها لن تنتهي، إضافة إلى تواجد تنظيم القاعدة على أراضيها، فإن ذلك يعني أن المصالح الأمريكية والأوروبية مهددة في المنطقة.[1]

في هذا المطلب يجب التركيز على الإرهاب كمصدر تهديد للمصالح والأمن القومي الأمريكي عبر التحصيل في النقاط التالية:

1) الجماعات الإرهابية تستهدف بشكل مباشر المصالح الحيوية الأمريكية في الشرق الأوسط من خلال تفجير خطوط أنابيب النفط، الأمر الذي يهدد الأمن الطاقوي الغربي والأمريكي.
2) الإرهاب يشكل تهديد للقوة الناعمة الأمريكية لأن فكر الجماعات الإرهابية يتناقض مع الطروحات العسكرية الأمريكية التي تقوم على الحرية والديمقراطية العلمانية...إلخ.
3) الجماعات الإرهابية ستهدف بشكل مباشر الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية.
4) استهداف الجماعات الإرهابية لدور السفارات الأمريكية في ليبيا، دار السلام،...إلخ.
5) ضف إلى ذلك العمليات الإرهابية النوعية التي تمت داخل التراب الأمريكي.

المطلب الثاني: نظرية الحرب الاستباقية في السياسة الخارجية لمكافحة الإرهاب:

على الرغم من أن حكماء أمريكا الاستراتيجيين، و/أو أنه ينبغي أن تحافظ واشنطن خلال القرن القادم على سياستها في عدم السماح بانفجار أي نوع من النزاعات الإقليمية، إلا أننا نجد الإدارة الأمريكية الجديدة[2] قد اقتنعت بأن الشعب الأمريكي يمكن أن يشعر بالأمان فقط عندما يزال الإرهاب العالمي وقد أعطى هذا شرعية للتدخلات الوقائية بسبب أن الدفاع

[1]- Alex P. Schmid, Garry F**. Hindle, After the war on terror regional an multilateral perspectives on counter-terrorism strategy. London: Rusi: Royal United services institute**, 2009, p 70.

[2]– أنور ماجد عشقي، **الإستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة**، مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والقانونية، (ب.س.ن)، ص 11.

ضد الإرهاب ربما يتطلب بأن نأخذ الحرب إلى العدو... إن أفضل الدفاع وفي بعض الحالات الدفاع الوحيد هو الهجوم الجيد.[1]

إن مخاطر وتهديدات الفرد الحالي تكمن في تغيير مفهوم الردع إلى مفهوم الحرب الاستباقية واستبدلت العدو الاشتراكي بالإرهاب، هذا الاستبدال جعل الولايات المتحدة الأمريكية تواجه ثلاث أنواع من التهديد وفق منظورها وهي:

أ- الدول لا تزال تملك الإمكانات اللازمة لتهديد المصالح الأمريكية على مستوى أقاليم العامل، ويأتي على رأس هذه الدول الصين وروسيا.

ب- التهديدات الولية مثل الإرهاب والجريمة المنتظمة وتهديد السلاح.[2]

ج- الحيلولة دون وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الدول الخارجية التي عرفت باسم الدول المارقة والتي يمكنها استخدام هذه الأسلحة لتهديد المصالح الأمريكية، أو لتهديد المواطنين الأمريكيين من الداخل هذه التهديدات دفعت بنظرية الأمن القومي إلى اتجاه آخر يكمن في تخطي حشد السلاح الرادع إلى الانتشار الواسع للقوات الأمريكية على مساحة واسعة من العالم، حتى لو لم تكن هذه القوات قادرة على التدخل في حالة الضرورة.

يضاف إلى ذلك لسعي إلى تأسيس شبكة عالمية لمواجهة الإرهاب ودعم اتفاقات تبادل المجرمين، وإعادة النظر في بعض الأوضاع القانونية والدولية التي توفر لهم الدعاية والحماية والتصدي للدول الراعية للجماعات الإرهابية.[3]

---

[1]- وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، **تحويل القوات المسلحة الأمريكية للقرن الحادي والعشرين**، من خطاب (جامعة الدفاع الوطنية، واشنطن العاصمة، 31 كانون الثاني/يناير 2002):

http://www.defenselink.mil/speech.aspx?speechild=183

[2]- أنور ماجد عشقي، **مرجع سابق الذكر**، ص 11.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 12.

أصبحت سياسات التدخل الوقائي واستقلالية السياسة الخارجية في البداية مشكلة دولية هامة، مع ذلك فبالاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 والتدخل الأمريكي في أفغانستان في 2001 اللذان أخذا مكانهما بمساعدة تحالف أكثر من 170 دولة اقتنعت بشرعية هذا الإجراء[1] وعلى الرغم من أنه كان واضحا منذ البداية أن المهمة تقرر طبيعة التحالف وليس العكس[2]، تصريح الرئيس "بوش" إما أن تكون معنا أو إنك مع الإرهابيين.[3]

طوّر تأثيره الكامل ليكون في النهاية جزءا من التبرير المصنع لحرب العراق وليقسم المجتمع الدولي ومؤسساته عبر الأطلسي إلى موالين لتفسير النظام أو معارضين لذلك التعبير.

المطلب الثالث: مكانة الحرب الاستباقية في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي:

لقد تخلت الإدارة الأمريكية على الاستراتيجيات التي سادت فترة الحرب الباردة وإن كان ذلك بصورة غير مطلقة لصالح استراتيجية استباقية أو وقائية أبلغها الرئيس بوش إلى الكونغرس، وهي الآن موضع دراسة معمقة في كافة عواصم القرار في العالم.[4]

ولأجل فهم الحرب الوقائية دوافعها في الفكر الاستراتيجي الأمريكي الجديد ينبغي التطرق إلى الحلفية النظرية المتمثلة في وثائق وتصريحات هامة ساعدت في بلورتها، ففي عام 1991 أعد بول ولفويتسPaul Wolfowitz نائب وزير الحزبية الأمريكية آنذاك. دليل للأمن القومي أكد فيه على فكرتين: الأولى أن حلفاء الولايات المتحدة هم منافسون محتملون

[1]– هنري كيسينجر، **حق التدخل الوقائي ونهاية ويستفاليا**، المفاهيم الجديدة الفصلية 19، العدد 4 (خريف، 2002).

[2]– **وزير الدفاع دونالد رامسفيليلد**، "**التقرير السنوي إلى الرئيس والكونجرس**"، 5/ آب أغسطس 2002، نقل عن موقع، http://www.digitalnpq.org/archive/2002-fall/kissinger.html

[3]– **بوش** "**خطابه قبل الجلسة المشتركة للكونجرس**، 20 أيلول/سبتمبر 2001.

[4]– كمال مساعد، **الحرب الوقائية الأمريكية ومنظومة للتبتاغون العسكرية والتكنولوجية**، بيروت: (د.ب.ن)، 2004، ص 23.

لابد من منعهم من الطموح إلى دور إقليمي أو عالمي أكبر مما ينبغي، والثانية أن التدخل العسكري الأمريكي سمة ملازمة للشؤون الدولية.[1]

ثم تبعها إعداده دليل الخطة الدفاعية في 15 فيفري 1992 ضمن وثيقة سرية، قام وزير الدفاع دونالد رامسفيلد بالتوقيع عليها، ثم طرحتها الإدارة الأمريكية على قادة عسكريين كبار يصيغون وفقها خططهم وميزانياتهم في العقد المقبل وما بعده، وفكره الهجمات الوقائية احتلت مكانة مركزية في مضمون الوثيقة، حيث تكشف عن التحول الكبير الذي طرأ في تفكير رامسفليد وزعماء مدنيين آخرين المتمثل في التركيز الجديد على أسلوب يعتمد أكثر على التدخل وتفصيل الفعل العسكري.[2]

كما كانت وفق هذا الدليل خطة صريحة ودعوة إلى المشروع في وضع نظام دولي جديد يقوم على هيمنة الولايات المتحدة العالمية، واستعمال الأسلحة النووية والكيماوية بصفة وقائية، تزامنا مع إعادة التوجه التام للاستراتيجية العسكرية الأمريكية عقب سقوط السوفييتي، وما تبعه من قيام حرب الخليج الثانية 90-1991.[3]

والملاحظ أن هذه الخطة الدفاعية 1992 أصبحت كتيب الإرشادات للإدارة الأمريكية مع وصول الرئيس بوش وفريقه من المحافظين الجدد للسلطة في 2001.

وعلى الرغم من أن فكرة الدفاع الوقائي كانت مطروحة بقوة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي طيلة فترة ما بعد الحرب الباردة، إلا أنها بدأت تأخذ شكلا أكثر تبلورا في فترة ما بعد هجمات 11 سبتمبر، ففي خطاب حالة الاتحاد في جانفي 2002، أشار الرئيس جورج بوش إلى أن المخاطر التي تواجهها الولايات المتحدة تأتي من جماعات إرهابية دولية، ومن

---

[1]- غازي حسين، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية والعالمية والإمبريالية الأمريكية**، منشورات إتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2005، ص.

[2]- كمال مساعد، **مرجع سابق الذكر**، ص 24.

[3]- سامي ناير، **الإمبراطورية في مواجهة التنوع**، ترجمة علي المخبلي، طرابلس:منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة الجماهيرية، 2006، ص 70.

دول تتساهل معها وتأويها أو تدعمها، وأيضا من هؤلاء الذين يملكون أسلحة الدمار الشامل أو الذين يتزودون.[1]

على الرغم من أن الاستباق الذي طبع التاريخ العسكري الأمريكي لفترة طويلة، وحاز على طابع المشروعية، باعتباره وسيلة دفاع ضد التهديدات الوشيكة الوقوع، وواجب أساسي للدولة من حيث درأ الخطر قبل مثوله، إلا أن ما يلفت النظر من خلال قراءة الوثيقة هو استخدام الإدارة الأمريكية لهذا المصطلح بشكل جديد، وتكييفه مع الواقع، فما شكل تغييرا جوهريا في إستراتيجية الأمن القومي 2002 هو تهديد الاستباق ومحاولة تبرير العمل العسكري.[2]

حدد مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق جيمس ستاينبرغ ثلاث حالات لاستخدام القوة العسكرية بصفة وقائية، بكونها مقاربة بوش لمعالجة تهديدات ما بعد 11 سبتمبر للولايات المتحدة:

أ/ الطبيعة المتغيرة للفاعلين الذين يشكلون تهديدا للولايات المتحدة المتمثلين في الدول المارقة Rogue states والإرهابيين، مقابل الخصوم التقليديين من الدول، وبالتالي ينظر إليهم الرئيس بوش كمستهدفين لحرب الوقائية "يتوجب علينا الاستعداد لإيقاف الدول المارقة، وعملائها الإرهابيين قبل أن يتمكنوا من تهديدنا، أو استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة وحلفائنا وأصدقائنا..." بها أو يستعدون لإنتاجها، وأكد أنه لطالما أن هذه المخاطر قد تغيرت من حيث مصدرها وطبيعتها، فإن الرد عليها أيضا يجب أن يتغير.[3]

---

[1]– أحمد إبراهيم محمود، **حرب العراق وتحولات الفكر الاستراتيجي الأمريكي**، السياسة الدولية، العدد 153، المجلد 38، جويلية 2003.

[2]- **The national security strategy of the united states of America, September 2002**, نقل عن موقع : www.whitelouse.gov/nsc/nss.pdf

[3]– أحمد إبراهيم محمود، **مرجع سابق الذكر**، ص 113.

بدأت العقيدة الوقائية تتضح أكثر من خلال خطاب بوش في الأول من جانفي 2002 أمام أكاديمية ويست بوينت العسكرية حيث تضمن في ما يتجاوز المفهوم الدفاعي الجديد، إعادة نظر صريحة في المبادئ التي كانت تعمل بموجبها الولايات المتحدة مع ما يترتب على ذلك من نتائج أساسية في السياسة الخارجية وتنظيم القوات المسلحة وقيادتها.

باختصار كل هذه الوثائق والخطابات من طرف الرئيس الأمريكي ووزير الدفاع في البيت الأبيض شكلت الأساس النظري لبلورة مفهوم الحرب الوقائية ضمن إستراتيجية الأمن القومي، وبعدما تم نشرها من قبل البيت الأبيض في سبتمبر 2002 ضمن وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة National Security strategy of the U.S،فهي تعبر مفاهيميا عن سياسة أو إطار عمل تحتفظ فيها الولايات المتحدة بحق مهاجمة دول تعتبر طامحة لأن تشكل تهديدا أو منافسة محتملين على الصعيد العسكري.[1]

وتكمن النواة الأساسية للحرب الوقائية ضمن وثيقة إستراتيجية الأمن القومي، في الجمع بين تهديدين بالغي الخطورة من منظور أمريكي وهما الدول المارقة والإرهابيين من جهة وإمكانية حصولهم على أسلحة الدمار الشامل من جهة أخرى.[2]

وفقا لعقيدة بوش فإن ضرورة العمل الوقائي ضد الإرهابيين تكمن في نقطتين هما:

أ/ الإرهابيين لا يمكن ردعهم:

"المفاهيم التقليدية للردع ليست مجدية إذ تتمثل أهدافه المعلنة في التدمير العابث، واستهداف الأبرياء... وتستند حمايتهم الأكثر فعالية إلى عدم ارتباطهم بأية دولة.

---

[1]–إبراهيم بن إسماعيل كافيا، **في المفهوم الإستراتيجي الأمريكي المعاصر: الحرب الوقائية**، مجلة خالد العسكرية، 2006/03/01، متوفر على الرابط:

http://www.kkmar.gov-sa/detail.aspInnewsItemID:209151

2-مرجع نفسه.

2-**THE NATIONAL SECURITYofunated states of a;iricain**·

ب/ الإرهابيين يتحركون سريا وفي جماعات صغيرة ولا يعتمدون على الأسلحة التقليدية كما أن هجماتهم من غير الممكن أن تعطي إنذارا مرئيا واضحا.

لذلك ترى الوثيقة أن الأولوية هي تفكيك وتدمير المنظمات الإرهابية ذات القدرات العالمية ومهاجمة قياداتها وقطع الدعم المالي عنها.

أما بالنسبة للدول المارقة، فقد اعتبرتها الوثيقة من أبرز تحديات الأمن القومي الأمريكي على مستوى المصالح، لما تشكله من تهديد لمصالح أمريكا وحلفائهم، وعلى مستوى القيم لما تحمله من قيم تتناقض مع قيم العالم الحر، وهنا تأتي حالة التوحد بين القيم الأمريكية والمصالح من خلال سعي أمريكا إلى ربط سياستها الخارجية لمحاربة هذه الدول، و الوثيقة تعريفا إجرائيا للدول المارقة، التي برزت خلال لتسعينات على النحول التالي:

- أنها تقمع شعوبها وتسخر مواردها الوطنية لصالح الحكام.
- لا تحترم القانون الدولي وتهدد جيرانها، وتخرق المعاهدات الدولية التي التزمت بها.
- تصمم على امتلاك أسلحة الدمار الشامل مع التكنولوجيا العسكرية.
- ترعى الإرهاب وترف القيم الإنسانية وتكره الولايات المتحدة وكل ما تمثله.

المبحث الثالث: قراءة عامة في دور الحلف الأطلسي في الحروب الاستباقية على الإرهاب:

المطلب الأول: قراءة عامة في دور الحلف الأطلسي في الحروب الإستباقية:

بعد الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشيوعي، أصبحت مهمة الحلف الأساسية ذات طبيعة أمنية، لكن مع بداية الألفية الثالثة حدث تغير جذري لحلف شمال الأطلسي سواء دوره، أو من حيث نطاقه الجغرافي.

وتفسر معظم الدراسات أن الحلف أصبح واحدا من الفاعلين المؤثرين على الساحة الدولية، حيث تسمح الإستراتيجية الجديدة للحلف، بالتدخل في مناطق خارج أوروبا.

و تستخلص الدراسة إلى أن البيئة الدولية، فرضت تحولات جديدة في العلاقات الدولية خلال القرن الحادي والعشرين، حيث أصبحت منطقة الشرق الأوسط نقطة جذب الصراعات الدولية، ونجحت السياسة الغربية في توسيع الحلف من السيطرة على منابع النفط والبترول.

ولقد تشكل الحلف الأطلسي في 04 أفريل1949، حيث تطور خلال الحرب الباردة، لمجابهة التحديات التي فرضتها الثنائية القطبية بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي سابقا، ولتحقيق نوع من التوازن العسكري في مواجهة كل منهما، وعندما تراجع نظام الثنائية القطبية لتحل الأحادية القطبية محلها، وهو النظام العالمي الجديد.

أصبح الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة بعد هجمات سبتمبر 2001 موضع اهتمام دولي كبير، من الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية، فبعد أحداث سبتمبر بدأ الحلف بمرحلة من الغموض والبعد عن الأهداف واتساع المسؤوليات، منذ أن أعلنت أمريكا أحد أعضاء الحلف الحرب على أفغانستان عام 2001، وكذلك حربها على العراق 2003،

هذا أدى إلى انقسام الحلف لأدواره المستقبلية، فهناك بعض الدول الأوربية وجهت كلمات قاسية للولايات المتحدة الأمريكية، ولقد وقفت الدول الأوربية في وجه أمريكا وذلك حفاظا على أمنها وتشكيل قوة أوربية للتدخل السريع، وعدم المشاركة في إرسال قوات للعراق على الرغم من وجود مصالح مشتركة بينهما.

يرى المعارضون هدف الحلف هو التصدي لأي تهديد أو هجوم من قبل مجموعة من الدول، إلا أن انعزال أمريكا بقرارها للذهاب للحرب نتيجة الإرهاب الدولي، وانتهاج إستراتيجية الحرب الإستباقية لذلك حدث اختلاف بالنظر حول التهديد وكيفية مواجهته، و هنا إما أن يقوم الحلف بتعديل أهدافه واستراتيجياته، أو أن تقوم الولايات المتحدة بتعديل رؤياها وأساليبها لتتوافق مع إجماع دول الحلف، ومع ذلك فالضغوطات مازلت توجه للحلف الأطلسي لتولي المسؤوليات في العراق، كما تولاها في أفغانستان، و هذا يعني استخدام الحلف لمصالح الوليات المتحدة الأمريكية.

وتتوافق مجموعة من أعضاء حلف شمال الأطلسي، على العمل لتطور الحوار مع الدول المتوسطية، وذلك بعد اتساع رقعة أهداف الحلف في قضايا الأمن والسلم لتشمل محاربة الإرهاب الدولي، والقيام بالإصلاحات السياسية والإجتماعية في الدول المتوسط[1].

لمطلب الثاني: التدخل في أفغانستان الدوافع والأهداف:

من اللافت للانتباه أن من أول تداعيات الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر 2001 كانت حربا على ما تسميه بالإرهاب على امتداد العالم ابتداءا من أفغانستان ومن ثم العراق في العام 2003 مع حملات إعلامية وضغوط دولية شديدة ضد كل من إيران وكوريا الشمالية وسوريا، وقد سميت الحرب على أفغانستان بأولى حروب القرن الحادي والعشرين، فالأخيرة أي أفغانستان نشأت وترعرعت

[1]-**المرجع نفسه**.

فيها حركة طالبان التي كانت تهيمن على 90% من أراضي أفغانستان، وهي حركة تتخوف من التقدم العلمي وفكر الثقافة الاستهلاكية أن يتسرب إلى هذا المجتمع الإسلامي البسيط ويجعلها تنحرف عن الثوابت الإسلامية، ولكن مد الحداثة الكونية الأمريكية أكبر مما تستطيع أفغانستان بمجتمعها البسيط أن تقاومه في ظل دور كبير للريادة الأمريكية فيها.

بعد أن رفضت حركة طالبان تسليم زعيم القاعدة "أسامة بن لادن" إلى الحكومة الأمريكية على خلفية تفجير سفاراتها في إفريقيا جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 لتكون الحد الفاصل في قيام الولايات المتحدة بشن هجوم شامل على الأراضي الأفغانية في 07 أكتوبر 2001[1]، ودارت على مستويات ومراحل مختلفة أدت إلى تدمير القوة العسكرية للقاعدة وطالبان وشل حركتها ودفعها إلى التخلي عن قواعدها وعن المدن الرئيسية داخل أفغانستان تحت المظلة العسكرية الأمريكية والرعاية الشكلية للأمم المتحدة حتى تكتسب السلطة الأفغانية الجديدة الشرعية الدولية، وهو ما أسفر عن مؤتمر "بون" وتم تشكيل حكومة مؤقتة بدأت في ممارسة سلطاتها اعتبارا من 22 ديسمبر 2001.[2]

وكان الرئيس الأمريكي "جورج بوش" في وقت سابق قد أعلن أهدافه في الحملة العسكرية الموجهة لأفغانستان في خطاب له في نفس يوم الهجوم قائلا بناءا على أوامري بدأت القوات العسكرية الأمريكية بصفوفها هجومها على المعسكرات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة وعلى القوات العسكرية لنظام طالبان في أفغانستان وتهدف هذه الضربات الموجهة بعناية إلى المؤول دون استخدام أفغانستان كقاعدة عمليات ومهاجمة طاقات حكومة طالبان العسكرية، تشارك كذلك صديقتنا الموفية بريطانيا في هذه العملية، كما تعهدت دولصديقة أخرى لاسيما كندا وأستراليا وألمانيا وفرنسا بتقديم القوات بالتتابع مع سير العملية ومنحت

[1]– ثيري ميسان، **11 أيلول 2001: الخديعة المرعبة**، ترجمة سوزان قازامان ومايا سكمان، ط1، دار كنعان للدراسات والنشر، 202، ص 101.

[2]– عادل محمد سليمان، **الحملة الأمريكية ضد الإرهاب خارج أفغانستان**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 148، أفريل 2002، ص 186.

أكثر من أربعين دولة في الشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا وآسيا القوات الحق بالعبور والهبوط الجويين شاركنا العديد من هذه المعلومات التي جمعتها وكالات استخباراتهم أن الإدارة الجماعية في كل أنحاء العالم تدعمنا وتؤيدنا.[1]

ومما يمكن الإشارة إليه أن هدف الحملة الأمريكية ضد أفغانستان لم يختلف عن أهداف الغزو البريطاني والسوفياتي فيما مضى من تاريخ تلك البلاد، فتلك القوى كانت قد تخلت في أفغانستان بسبب تصاعد حركة المد الإسلامي في تلك المنطقة من العالم، فعلى سبيل المثال كان التدخل البريطاني قد سعى إلى وقف المد الإسلامي الذي بدأ من خراسان إلى بقية مناطق آسيا، أما الحملة الأمريكية فاتخذت شعار القضاء على الإرهاب في الظاهر في حين أن هدفها مواجهة المسلمين في العالم، كما أن تعاون روسيا وبريطانيا مع الولايات المتحدة اليوم ضد أفغانستان كما كان هناك تعاون بين الغرب والولايات المتحدة ضد الإتحاد السوفياتي السابق وذلك عندما احتل الأخير أفغانستان في العام 1979 من القرن الماضي والهدف المرجو آنذاك عن العداء بين الرأسمالية الغربية والإيديولوجية الشيوعية، فقد تغاضى الغرب عن ممارسات روسيا لأن البعثات التبشيرية التي أرسلتها الولايات المتحدة والدول الأوروبية في ذلك الوقت لم تنجح في إبعاد الأفغان عن دينهم.[2]

إن المتتبع لهذه القضية سيلحظ أن الاهتمام الأمريكي بأفغانستان ليس وليدا لصدفة ولا من باب مكافحة الإرهاب فقط كما تزعم الإدارة الأمريكية بل يعود لعدة أسباب أخرى نذكر منها:

1- فتح طريق إلى آسيا الوسطى يكون بعيدا عن السيطرة الروسية والإيرانية ويهدف هذا الطريق إلى:

[1] – تيري ميسان، **مرجع سابق الذكر**، ص 101.

[2] – هدى درويش، **هل جعل الغرب أفغانستان بؤرة للتصالح بين الرأسمالية والشيوعية**، عن كتاب أفغانستان بين السلام والحرب، مصر:جامعة الزقازيق، ص 78.

- مد السيطرة الأمريكية إلى منطقة غنية بالمواد الخام.
- رفع يد روسيا عن احتكارات النفط والغاز، مما يوجه ضربة لإمكانات الاقتصاد الروسي ونهوضه من أزماته.
- إضعاف الموقع الإقليمي لإيران وتشديد الطرق عليها.

2- التحكم بالتوازنات الدولية لجهة مراقبة نحو القوة في دول ثلاث صنفتها الدراسات المستقبلية الأمريكية دولا خصما، هي: الهند، الصين، روسيا.[1]

والهدف الأمريكي على صعيد التوازنات الدولية هو المؤول دون تحول أي قوة إلى ند للولايات المتحدة يصارعها أو يقاسمها النفوذ لذلك فإن النظر إلى الأهداف الأمريكية للحملة لابد أن يذهب إلى أبعد مما هو معلن.[2]

إن حملة الأهداف المعلنة تراوح بين أن تكون:

- أهداف تضليلية لتشتيت الانتباه أو لتحشيد الرأي العام الداخلي بمقولات ذات وقع تاريخي.
- أهداف آلية أي أن تحقيقها هو وسيلة للوصول إلى الأهداف الأخرى، ومنها على سبيل المثال ممارسة إرهاب فكري ونفسي وسياسي على دول معينة لتحييدها أو لحملها على تقديم خدمات للحملة الأمريكية.[3]
- فالحرب على أفغانستان كانت ستقع مع أو بدون 11 أيلول إلا أن هجمات 11 أيلول أعطت للحرب الأمريكية التغطية السياسية والقانونية والدولية.

---

[1]– موسوي، **ورقة عمل قدمت إلى ندوة "التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية"**، منشورة في كتاب: العرب بعد 11 أيلول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 2002، ص 75.

3--مرجع نفسه،ص76.

1-هدىدرويش، مرجع سابق الدكر،ص77.

المطلب الثالث: التدخل في العراق الدوافع والأهداف:

لقد كانت الحرب على الإرهاب التي فجرتها أحداث 11 سبتمبر الفزاعة البديلة التي تبنتها الإدارة الأمريكية من أجل تشريع حربها على الإرهاب وارتداء ثوب الحرب العادلة كتبرير لتدخلاتها العسكرية ولما كانت الحرب الأمريكية على العراق هي التطبيق الفعلي للإستراتيجية الاستباقية الأمريكية المستندة لمرجعية الحرب العادلة فقد عمدت الإدارة الأمريكية إلى محاولة تقديم مجموعة من التبريرات قبل وأثناء وبعد سقوط بغداد في 09 أفريل 2003 لإقناع الشارع الأمريكي والرأي العام العالمي بشرعية الحرب، حيث بنت إدارة المحافظين الجدد للرئيس بوش الإبن موقفها على فكرة أساسية مفادها أن ضرب العراق عسكريا والإطاحة بنظام صدام حسين ترتبط ارتباطا مباشرا بالخشية من امتلاكه لأسلحة دمار شامل، وبالتحديد أسلحة كيماوية وبيولوجية.

كما بررت الإدارة هذه المخاوف المزعومة بذكره أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر أبرزت المخاطر التي تنجم عن انتشار أسلحة الدمار الشامل على الساحة الدولية عموما، ولدى نظم حكم مناوئة ومعادية صنفها بوش ضمن محور الشر خصوصا.

وادعت الإدارة الأمريكية أن شن حرب وقائية هو الحل الأمثل والوحيد لتدمير وإزالة المخاطر التي يطرحها النظام العراقي من قدرات التسلح ودعم الإرهاب، لاسيما فإن الوسائل الأخرى من عقوبات، غارات أو عمليات تفتيش أثبتت حسب رأي الإدارة فشلها وعدم جدواها من الناحية العملية، وبهذا يمكننا القول أن إدارة بوش أقامت قضيتها للحرب على العراق وفقا لمفهوم الحرب الوقائية على ثلاث مبررات أو أسباب تذرعت بها وهي:

1- ارتباط النظام العراقي بالإرهاب:

استندت الإدارة الأمريكية في حربها على العراق على فكرة أساسية قائلة بأن وقوع أسلحة خطيرة في أيدي جماعات إرهابية يعد أمرا كارثيا من جهة، ويهدد الأمن القومي الأمريكي من جهة ثانية، وراحت تحضر حملتها العسكرية ضده بحجة تواطئه مع فرصة جيدة بالنسبة لفريق المحافظين الجدد الذين لم يلبثوا أن أعلنوا منذ فترة كلينتون ضرورة إسقاط النظام العراقي والعلاقة بالإرهاب.

منذ تولي الرئيس بوش الابن السلطة وهو في إتهام مستمر لصدام حسبت بارتباطه بالإرهاب، حيث أن تبعا لهجمات الحادي عشر من سبتمبر أعلن بوش اشتراك الرئيس العراقي فيها، وبدا واضحا وبصورة متزايدة أن الشخصيات الرئيسية في الإدارة معنية باستغلال الفرصة كذريعة للسعي في النهاية للإطاحة بالنظام البعثي[1]، وقد قام الرئيس الأمريكي بإعلان الحرب على هذا التحدي الأمني الخطير مع حصوله مباشرة على موافقة الكونغرس في 14 سبتمبر 2001 داعيا بشكل صريح إلى ضرورة استخدام القوة الضرورية والمناسبة ضد الأمم، المنظمات أو الأشخاص الذين خططوا وارتكبوا الهجمات الإرهابية.[2]

امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل:

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الإدارة الأمريكية إلا أنها أخفقت في إثبات وجود أية صلة بين النظام العراقي الحاكم وأي من القاعدة أو هجمات الحادي عشر من سبتمبر، فلم يكن بالإمكان استخدام الذريعة لشن هجوم عسكري جديد على العراق وكان لابد من إيجاد ذريعة أخرى، وبالفعل استندت الإدارة على موضوع التسلح العراقي لإثبات أهمية العمل الوقائي في إزالة مقدرات صدام لصنع أسلحة الدمار الشامل مع اتهامها له بامتلاكها.

[1]- David Ray Griffin, « **Neocons imperialism, 9/11 and the attacks of Afghanistan and Iraq, information clearing house**, Available at : http://www.informationclearinghouse.info/article17/94.html

2- مرجع نفسه.

ومن المعروف أنه كان على قمة أولويات بوش الابن منذ وصوله للبيت الأبي التخلص من القيادة العراقية، انطلاقا من مبررات أنها حاولت منذ خمسة وعشرين سنة الماضية تطوير أسلحة نووية، والجلي أيضا أن المشروع النووي العراقي كان من بين الأسباب التي اتخذت لمهاجمته على أساس امتلاكه أسلحة نووية لكنه لم يثبت ذلك، وإن كان العراق قد أشار في جويلية 1991 إلى وجود عدد من المنشآت النووية غير المعروفة سابقا و 90 رطلا من مادة اليورانيوم القابلة للانشطار.[1]

2- ديكتاتورية النظام العراقي وضرورة إسقاطه:

إن النظر إلى مسألة تغير النظام العراقي بقيادة دام حسين شكل هاجسا أكبر لدى الإدارة الأمريكية بعد سقوط الإتحاد السوفياتي وتتويج الولايات المتحدة للنظام الدولي الجديد، خصوصا بسبب الممارسات القمعية والعدوانية التي قام بها صدام، المتمثلة بالأساس في شن حربين إقليميين كبيرين الأولى ضد إيران والثانية ضد الكويت.

بدأ الكثير من مسؤولي البيت الأبيض في فترة حكم بوش الأب ينظرون للنظام العراقي على أنه نظام غير مرغوب فيه، حتى من قبل بلدان الخليج نفسها، بالإضافة لاستخدامه الأسلحة الكيماوية في الحرب العراقية الإيرانية.[2]

1- يزيد الصايغ، **الصناعة العسكرية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 1992، ص 255-256.

2-عبد المنعم سعيد كاتو، **التقديرات السائدة لأسلحة التدمير الشامل العراقية**، السياسة الدولية، المجلد 37، العدد 148، أفريل 2002، ص 191.

استنتاج الفصل الثاني

إن السياسة الخارجية الأمريكية، عرفت تغير تاريخيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث تبنت إستراتجية جديدة، ترتكز على استخدام القوة العسكرية وهي ما تسمى بالحرب الاستباقية وإستراتجية تمثل الدفاع بصبغ الهجوم ، وأن هذا الأسلوب هو الأمثل للمحافظة على مصالحها، فنجد لتدخل العسكري على أفغانستان وجدت أن استخدام القوة أمام العالم أمر لابد منه. فقد يكون ذلك حافزا لشن حروب إستباقية مثلما حدث في العراق لذلك وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن أفضل وسيلة هي البدء بالهجوم من اجل عدم إعطاء فرصة للعدو أن يهدد الأمن القومي الأمريكي، وسياسة المحافظين الجدد من التدخل في كل من أفغانستان والعراق هو دفاعا عن المصالح الأمريكية وهي االشعار الذي رفعته السياسة الأمريكية بعدد أحداث 2001/09/11.

الفصل الثالث

رهان السيطرة العالمية في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه طاهرة الإرهاب في مرحلة المحافظين الجدد

تمثل أفكار المحافظين الجدد أهم مرجعيات السياسة الخارجية الأمريكية خاصة في إدارة بوش الابن، والتي تدعو إلى تكريس الهيمنة الأمريكية على العالم خاصة منطقة الشرق الأوسط، إذا استغلت هذه الإدارة مبرر مكافحة الإرهاب كوسيلة للتدخل في المنطقة، إضافة لطرحها مجموعة مشاريع لربط الشرق الأوسط بالولايات المتحدة الأمريكية وإخضاعها لهيمنتها.

المبحث الأول:إيديولوجيا المحافظين الجدد وتأثيرها في السياسة الخارجية الأمريكية:

لدراسة السياسة الخارجية الأمريكية وتحليلها، لابد أولا من الرجوع إلى مدرستين أساسيتين و وهما مدرسة المحافظين ومدرسة الليبراليين، إذا تستمد أفكارها من هتانا

المدرستان، وهناك تيار يدعو إلى تحويل الولايات المتحدة إلى امبريالية، وتحويل الدول الحليفة أو غير الحليفة إلى أتباع وهم المحافظين أما الليبراليين يدعون إلى انه يجب أن تكون الدولة الأفضل والأقوى و أن الإمبريالية بلغت مداها لذا يجب أن تشاطر آلاخرين مركز القيادة، لكن أحداث 11 سبتمبر أصبحت أفكار المحافظين هي الأكثر اعتمادا في السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: إيديولوجية المحافظين الجدد:

لقد نشأ تيار المحافظين الجدد على شكل جيلان من المفكرين والسياسيين

فالجيل الأول ظهر في الستينات جاءت أفكاره كرد فعل للظروف الدولية والتحديات التي تعرضت لها الولايات المتحدة في فترة مابين الحرب العالمية الأولى وحرب الفيتنام وسعي هذا الجيل لإعادة الثقة المفقودة، أما الجيل الثاني ظهر في التسعينات يعد انتصار أمريكا في الحرب الباردة لتعبير عن أوضاع الولايات المتحدة، بعد أن أعاد الرئيس جورج بوش الأب الشعب الأمريكي بفعل الانتصار في حرب عاصفة الصحراء 1991 ومن الممكن أن يكون اختلاف في أفكار الجيلين لأن كل جيل نشأ في ظروف مختلفة. [1]

تعود النشأة الفكرية للمحافظين الجدد إلى أفكار الفيلسوف اليهودي الألماني "ليوشتراوس" التي تقوم على يقينه أن الديمقراطية لا يمكن فرضها إذ لم تستطيع مواجهة الطغيان وأيضا أي موقف يكون ضد، القيم الديمقراطية الغربية يعتبر رفضا للفضيلة ذاتها، وقد كان هذا التيار مذهبا فكريا أكثر منه توجها سياسيا حتى بعد نهاية الحرب الباردة ليتبلور بعد تنبيه أفكار مثل أطروحة نهاية التاريخ وصدام الحضارات.

[1] شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، ص 22.

لكن بعد أحداث 11 سبتمبر منحت فرصة لهذا التيار لتنفيذ أفكارهم على شكل مشاريع كمشروع القرن الأمريكي الجديد، وهدفه المعلن هو تعزيز القيادة الأمريكية للعالم عبر تكثيف القوة العسكرية والإنفاق الدفاعي وتعزيز العلاقات مع الحلفاء الديمقراطيين.

وأهم أفكار المحافظين الجدد تنطلق من الاعتقاد بضرورة الهيمنة الأمريكية على العالم سياسيا وعسكريا بعد الحرب الباردة وهذا ما دفعهم للمطالبة من الولايات المتحدة عن العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ورفض المحافظين الجدد الثورة الثقافية التي نادت بالتعددية الثقافية وروجوا أيضا الأفكار التلاعب بالحقائق لتنفيذ غايات سياسية أمور مسموح بها، فالهيمنة الأمريكية الأحادية على العالم وتحقيق المصلحة القومية ومواجهة المنافسين أهم الركائز في التصور الاستراتيجي للحافظين الجدد، وأيضا على الولايات المتحدة أن تتخلى عن المسؤوليات الكبرى التي سبق أن تولتها، والتدخل في دول أجنبية بعذر الحفاظ على المصلحة الوطنية وحماية القيم الأمريكية.

ولا يعبر المحافظين الجدد على سياسات العزلة داخل الحدود الأمريكية وأن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية يجب أن ترتكز على تحديت الأنظمة الحاكمة لدول، لمعادية لها والتي كانت ترتكز في الشرق الأوسط[1].

كما قدم رون بول وهن عضو بالكونغرس الأمريكي بعض أهم أفكار المحافظين الجدد وهي كالتالي:

- استخدام القوة لفرض المثل والقيم الأمريكية هو أمر متاح.
- يرون أن الامبريالية إذا كانت تحقق تقدما فهي جيدة.
- طرق إدارة المجتمع يجب أن تكون سرية وفي أيدي النخبة الحاكمة فقط .
- تحقيق مصالح الدولة ولو باللجوء إلى الكذب.[2]

---

[1]- وتأسي لزهر، **الإستراتيجية الأمريكية في أسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتجية جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية 2008، 2009 ص 56.

[2] مليكة قادري، **مفهم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية: التدخل في العراق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2009/2008، ص 83.

المطلب الثاني: تأثير إيديولوجيا المحافظين الجدد على السياسة الخارجية الأمريكية:

إن إلقاء الضوء على إيديولوجيا الفكرية للمحافظين الجدد، يمكن أن يفسر لنا بعض جوانب السياسة الخارجية الأمريكية، لأن هذه الأفكار هي التي ساهمت في توجيه الإستراتيجية الأمريكية، سواء فيما يرتبط بالحرب على الإرهاب أو تدخلاتها في الدول أخرى[1].

فبعد وصول اليميني المحافظ جورج بوش الابن إلى الحكم، بدأت السياسة الخارجية الأمريكية تشهد تحولات أوالتي يمكن ملاحظتها في السياسة الأحادية التي تبنتها إدارة هذا اليميني عكس السياسة التعاونية التي كانت سائدة في ولاية كلينتون، إذا أصبح هذا التيار يعتمد أكثر على استخدام القوة العسكرية في السياسة الخارجية وإذا حاله لاستراتيجيات جديدة في سياسة كالحرب الاستباقية، الحرب الوقائية، وهذا دليل على سيطرة المحافظين الجديد على مقاليد الحكم[2] فقد أعطى تيار المحافظين الجديد هوية جديدة للنظام الأمريكي في إستراتيجية الأمن القومي لعام 2002، والتي تضمنت في بنودها أن العالم أصبح مسرحا لعمليات الجيش الأمريكي، خاصة بعد هجمات 2001، والتي استغلها هذا التيار لتفعيل نزعته القائمة على منطق القوة واستخدام الحرب كوسيلة للتغيير، ومن خلال هذا شكل المحافظون الجدد في الإدارة الأمريكية فريقا مهددا للأمن والسلم الدوليين[3] كما ساهموا في توجيه سياسة بوش الابن بشكل فعال، إذا دفعهم إلى الاهتمام بتبني مشروع استراتيجي للتوسيع العسكري في الشرق الأوسط، وتوظيف القيم الأخلاقية كنشر وحماية حقوق الإنسان لخدمة أهدافها المسيطرة.

---

[1] منتصر غازي الصواف، **مرجع سابق الذكر**، ص 31.
[2] وئام محمود سليمان النجار، **مرجع سابق الذكر**، ص 98.
[3] شاهر إسماعيل الشاهر، **مرجع سابق الذكر**، ص 133.

ويظهر تأثير المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الأمريكية أيضا من خلال تمسك الشديد للرئيس بوش الإبن بالعقيدة الإنجيلية، لأن هذا التيار جد مرتبط بالجانب الديني، وتوظيفه لعدد كبير من مناصري هذا التيار في وزارة الدفاع، و أيضا تقوية العلاقة الأمريكية وإسرائيل[1] ورغبة المحافظين الجدد في جعل إسرائيل نقطة جيواستراتيجية هامة في دائرة الأمن القومي الأمريكي، وقد أظهر فوكوياما في كتابة أمريكا على مفترق الطرق عددا من الأدلة التي تتشير إلى تأثير المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الأمريكية كالغزو العراق في 2003، خاصة أن هؤلاء كانوا يدعون إلى تغيير النظام في هذه المنطقة منذ فترة، فالاستراتيجيات التي تبنها هذا اليمني المحافظ كلها مستوحاة من أفكار هذا التيار ولعل أوضح مثال لشرح تأثيرهم على سياسة الولايات المتحدة هو مشروع القرن الأمريكي الجديد الهادف إلى فرض الهيمنة الأمريكية على العالم و ينظر المحافظين الجديد إلى العالم من خلال مصطلحات مطلقة مثل الخير مقابل الشر وهذا ما يظهر واضحا في سياسة بوش وركزوا طرحهم على العديد من القضايا الأساسية كجذب الرأي العام الأمريكي من خلال الالتحام على الموافق التي تخدم مصالح القومية والأمن الأمريكي، والتغلغل وفي وسائل الإعلام، وتسخير عدد كبير من مراكز الأبحاث للترويج لمعتقداتهم وبتأثير المحافظين الجدد تخلت أمريكا عن سياستها الخارجية التقليدية وأصبحت قوة مهيمنة امبريالية وأحادية، ذات قوة وقد شكلت أحداث 11 سبتمبر فرصة الانطلاق لهذا التيار، إذا احكم قبضتهم على إدارة بوش الابن والتي نجحت في الحصول على تأييد شعبي لكل سياساتها .[2]

المبحث الثاني: الإرهاب الدولي ومشاريع الهيمنة العالمية في السياسة الخارجية الأمريكية:

المطلب الأول:مشروع القرن الأمريكي الجديدPNAC:

[1] عبد الرحمن بن على وافي، **دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية (2001-2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الملك سعود، قسم العلوم السياسية ,الرياض: 2015، ص 58.

2-**المحافظين الجدد,** نقلا من موقع السوداني.نت, تاريخ الاطلاع 2016/09/28.على .
الرابطhttp://eftp.alsoudani.net/news/index

مشروع القرن الأمريكي الجديد اPNAC:مشروع بدأه الجيل الثاني من المحافظين الجدد سنة 1997، يهدف إلىإحياءالإمبراطوريةالأمريكية وقد قصدت الولايات المتحدة من هذا المشروع خلق بيئة إستراتيجية استعمارية، ترتكز على أهم المناطق النفطية في العالم ·

وقد كانت اللجنة المسيرة لهدا المشروع تروج لاحتلال العراق كنقطة للتغيير في العالم العربي تحت مبررات ملفقة كالحرب على الإرهاب، وإعادة صياغة منطقة الشرق الأوسط سياسيا وجغرافيا، كما انه ضمن هدا المخطط تم تحديد أهداف مصلحية وهي السيطرة على منابع الثروات والسيطرة على البيئة الأمنية العالمية·

وبعد وصول جورج بوش الابن إلى الحكم بدا بتنفيذ هذا المشروع الذي اصدر وثيقة بعنوان إعادة بناء الدفاعات الأمريكية، وقد أعلنت الوثيقة عن ضرورة توجيه سياسة الولايات المتحدة إلى العمل على الحد من أسلحة الدمار الشامل،وأيدت هذه الوثيقة التدخل الأمريكي في الدول التي سميت بمحور الشر وهي العراق،إيران، سوريا، كوريا الشمالية، كما أعلنتأنإدارة بوش الابن ستستخدم قوة ونفوذ لا نظير لهما،ويعترف هذا المشروع بإدانة لوثيقة سابقة أعدتسنة 1992 وهو تكملة لمشروع المواطنة الجديد ,كما انه إحياء لسياسة التي تبنها ريغان إبان الحرب الباردة لكن بتوظيفها حسب الأوضاع الجديدة، ويحث هدا المشروع أن تحتفظ الولايات المتحدة بالوجود العسكري الدائم في جميع أنحاء العالم دون التقيد بأي وثيقة دولية، كما أعلن هدا المشروع انه يحق للولايات المتحدة أن تكون إمبراطورية، ويصفها أنهاأقوى قطب على الساحة الدولية ولا يمكن لأي قيد أن يعيق تحقيق المصالح الأمريكية، وعلى الدول الضعيفة ان تبقى تابعة لخطى الولايات المتحدة،إذ قد ولى هذا المشروع تكريس التبعية والولاء لهده الإمبراطورية،ويرى أنأفضلأداة لتحقيق القيادة الأمريكية هي حملة مكافحة الإرهابلأنها اخطر الظواهر المهددة للأمن،إضافة انه بموجب انتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة يتوجب على الشعوب الامتثال لقيمها .

تظهر وثائق المشروع أيضا أن إدارة بوش الابن كانوا قد خططوا مسبقا لمهاجمة العراق قبل توالله الحكم، وتدعو الخطة إلى إنشاء قواعد عسكرية دائمة في العراق للسيطرة على الشرق الأوسط بما فيها إيران، ويهدف أيضا المشروع إلى دمج المصالح الأمريكية الإسرائيلية.

إن إستراتيجية هذا المشروع متعارضة كليا مع القوانين الدولية، لكن بعد أحداث 11 سبتمبر رأت الولايات المتحدة الأمريكية أنها غير ملزمة بالقانون الدولي.

المطلب الثاني: مشروع الشرق الأوسط الكبير:

- بعد مرور عام على إحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، قدمت الإدارة الأمريكية مشروع لقمة الدول الصناعية الكبرى التي عقدت في 2004 . وهو مشروع "الشرق الأوسط الكبير" ليشمل هذا الأخير إضافة إلى العالم العربي الدول المحيطة والقريبة، كإيران، تركيا، باكستان... مع تحيز واضح للكيان الصهيوني، وحسب الإدارة الأمريكية فان المقصود بهذا المشروع: " الإمتدادالجغرافي الواسع من أندونيسيا شرق إلى موريتانيا غربا مرورا بجنوب آسيا ووسطها إضافة إلى القوقاز"، وإعتبرت الهدف منه إدخال الشرق الأوسط الكبير في دائرة الديمقراطية العالمية لافهوم الأمريكي ولو كإن ذلك باللجوء إلى القوة.[1]
- ويرتكز مشروع الشرق الأوسط الكبير على تقارير صدرتها الأمم المتحدة سابقا يتناولان موضوع التنمية الإنسانية العربية أنجزا عامي 2002-2003.
- ويتكون المشروع من مقدمة شملت الإحصائيات السلبية التي تصنف أوضاع العالم العربي الكارثي ، ويضم أيضا ثلاث عناوين:

أ)تشجيع الديمقراطية: يضم مجموعة من الإقتراحات الإصلاحية في المجال السياسي وأهم أفكاره، الإهتمام بوسائل إعلام المستقلة، تعزيز الانتخابات الحرة في المنطقة عن طريق

[1] شاهر إسماعيل الشاهر، **مرجع سابق الذكر**، ص 270.

مراقبة الانتخابات، تدريب النساء على المشاركة السياسية والمدنية التبني مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد في المجتمع العربي.

ب) بناء مجتمع معرفي: يهتم بالمجال العلمي بإقتراح مبادرات لمساعدة هذه المجتمعات كإنشاء مدارس الاكتشاف بإستعمال التكنولوجيا، التوسيع في استعمال الأنترنت التنظيم ندوات لبحث الإصلاح التعليم.

ج) توسيع الفرص الإقتصادية: يمثل أهم محور، حيث يدعو إلى تخول إقتصادي كبير شبيه بما حصل في الدول الشيوعية سابقا، أما مفتاح التحول فهو تعزيز القطاع الخاص ويتوقع المشروع إخراج أكثر من مليون عامل من الفقر يتقديم قروض مالية، إنشاء بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير المشاركة في تمويل مؤسسة المال للشرق الأوسط، الشراكة من أجل تنظيم مالي أفضل...

لكن في المقابل رسمت أهداف لصالحها من خلال هذا المشروع ويمكن تلخيصها كالتالي:

1-دوافع متعلقة بالنظام الإقليمي العربي: ينطلق مفهوم مشروع الشرق الأوسط الكبير في الفكر الغربي من ضرورة القضاء على الخطر الأكبر وهو القومية العربية أو التعامل مع العرب ليس كأمة أو حضارة بل شعوب متفرقة، لأن هذا ما يخدم مصالح إسرائيل ورغم أن هذا المشروع شرق أوسطي إلا انه يهمش وجود العرب، وقد جاء هذا الطرح مع حالة الضعف العربي، مما يجعل أي ترتيب آخر سيعقد أنقاض الهوية والنظام العربي مما سيفقده مبادئه.

2-دوافع متعلقة بإدماج إسرائيل في المنطقة: إن العزلة الإقليمية التي تعاني منها إسرائيل بات يهدد كيانها و وجودها، ومالها أيضا من تأثير سلبي على إقتصادها، وبالتالي فان إنشاء نظام شرق أوسطي سيعيد تشكيل النظام الإقليمي العربي ويضمن دخول إسرائيل النظام الجديد لكسر عزلتها و إلغاء الهوية القومية للنظام الإقليمي، كما سيوفر هذا المشروع

المجال الحيوي للاقتصاد الإسرائيلي وذلك بتوسيع السوق أمام صادرته ومن جهة يبقى المنطقة العربية في دائرة التخلف والتبعية الاقتصادية[1].

المطلب الثالث: مشروع الفوضى الخلاقة:

- إن مفهوم الفوضى الخلاقة شبيه بمفهوم إدارة الأزمات في الإستراتيجية مع وجود بعض الاختلافات في الآليات والأساليب، وأفضل تعريف للفوضى الخلاقة هو" تعني حالة سياسية أو إنسانية تكون مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة الأحداث" ، وهو مصطلح ورد في الأدبيات الماسونية القديمة.
- وبعدما يكل ليدين أول من صاغ مفهوم الفوضى الخلافة أو البناء وفي معناه ألحالي السياسي فإنه يعبر عن مشروع التغيير، الكامل في الشرق الأوسط وهو مشروع يرتكز على مجموعة من الإصلاحات السياسية الاقتصادية والاجتماعية لدول هذه المنطقة وفق سياسة جديدة تقوم على أساس الهدم ثم إعادة البناء[2]
- وهذا التعبير لا يوجدد له تفسير الأضمن المنطق الأمريكي، لأنه لا وجود لفوضى بنائه إلا في موسوعة المصالح الأمريكية أو قد إعتمدت الولايات المتحدة لهذه السياسة في العالم العربي اعتمادا على اراء عديدة من قبل مستشاريها و مفكريها، ومن أهم العوامل التي تقوم عليها الفوضى الخلاقة هي: إطلاق الصراع الايديولويجي، زعزعه الوضع الأمني وما يحدث في الشرق الأوسط هو مقدمات لهذا المشروع.[3]
- وقد مارست الولايات المتحدة إستراتجية الفوضى الخلاقة عن طريق استغلال الاختلافات الإجتماعية كالعرقية، الطائفية في الشرق الأوسط حيث استخدمتها كوسيلة لهدم كيان الدولة

---

[1] مرسي مثري، **الخلفيات والإبعاد السياسية للحرب على الإرهاب**، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية و الإعلام 2005-2006، ص 202، 212.

[2] احمد الخيكاني، **نظريه الفوضى الخلاقة ومدى نجاحها في العراق**,منتدى كتابات نشر بتاريخ: الأحد، 20 تموز، 2014، تاريخ الاطلاع 10 أكتوبر 2016 على الساعة 19:38

[3] أحمد عبد الكاظم موسى، **مكانة إيران الإقليمية في الإستراتيجية الأمريكية بعدد 2003**,أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة النهرين، العراق: كلية العلوم السياسية،2015، ص :82.

وتقطيع أوصال العالم العربي وبعدها إعادة تشكيل أنطمتها بشكل منتظم عن السابق، لأن العالم العربي غير قادر على التوافق مع الدول القومية مما يهدد كيانه.[1]

- أن الوجه الحقيقي لمشروع الفوضى الخلاقة هو الرغبة الأمريكية في تكريس هيمنة أمريكية إسرائيلية جديدة على منطقة الشرق الأوسط، ترتكز على عدة جوانب أهمها الاقتصادية أو ذلك بإنشاء مشاريع أمريكية–إسرائيلية تهدف إلى إبقاء الدول العربية تابعة لإقتصادها[2]وفرض نموذجها الحضري ، والقضاء على الإسلام وتجزئة الوطني العربي والهيمنة على ثرواته والتحكم فيه، وتمثل الفوضى الخلاقة أحد أهم المفاتيح التي أنتجها العقل الاستراتيجي الأمريكي في التعامل مع قضايا الوطن العربي، إذا أنه حتى إن كانت في البداية فوضى لكن يمكن أن تنتج في النهاية أو ضاعا أفضل وأكثر إستقرار، وينادي أقطاب هذه السياسة إلى التغييريا إستخدام القوة العسكرية مثل ما حدث في العراق أو افغانستان ومن أبعاد هذه السياسة بدأ الولايات المتحدة بتحقيق المشروع الرئيسي لهذه الإمبراطورية وهو مشروع النظام الدولي الجديد، وتعمدت إلى استخدام وسائل كخلق تحالفات دولية جديدة ومنع أي تقاريات بين الأقطاب الدولية لتكريس هيمنتها العالمية، ووسائل اقتصادية تقف على أساس العولمة و الإدارة المركزية للإقتصاد العالمي عبر مؤسسات كالصندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، إضافة إلى الوسائل العسكرية والأمنية وتعتمد نطرية الفوضى الخلاقة على ما أسماه صموئيل منتغتون بفجوة الاستقرار.

إن ارتكاز الولايات المتحدةعلى سياسة الفوضى الخلاقة، أنهى أمال عدة دول باعتمادها أن العالم سيشهد استقرار بعد الحربالباردة وأن النظام الدولي سيخلص من كل تداعيات المنافسة، لكن العكس إذا واجه المجتمع الدولي سلسلة من الأزمات كما أن

[1] عبد الرحمن بن علي وافي، **مرجع سابق الذكر**، ص :171.

[2] عبد الوهاب محمد الجبوري ,**الوجه الحقيقي لمشروع الشرق الأوسط الجديد- الكبير** نشر بتاريخ: 2013/07/23، تاريخ الاطلاع 10 أكتوبر 2016، على الساعة 19:30. نقل عن موقع :

http:\\www.airssforom.com

الولايات المتحدة وجدت نفسها في وضع معقد، لأنها في فترة الحرب الباردة كانت تواجه منافسا، لكن بعد هذه الفترة أصبحت تواجه مهمة صعبة وهي إقناع منطقة واسعة من العالم بقبل بقيم الغرب وتخفي هذه الأهداف تحت ستار الحرب على الإرهاب.

إن هذه السياسة زادت الأوضاع تعقيديا، فالحرب التي شنتها على أفغانستان لتدمير القاعدة، لم تحقق النتائج المتوقعة، كما أن الخسائر التي تعرضت لها لم تعود بفائدة إذا أنها لم تكن العراق تملك الأسلحة الدمار الشامل مادفع الرئيس بوش إلى تبرير الحرب بإتهام الرئيس صدام بحكم مستبد ووضع العراق في حالة من الفوضى وفتح الأبواب لحرب أهلية.[1]

المبحث الثالث : السياسة الخارجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب:

تمثل ظاهرة الإرهاب إحدى التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الأمريكية إذا نجد أنها أعطت أهمية كبيرة لها، خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر حيث أصبحت الحرب على الإرهاب، أحد السمات التي ترسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وقد استخدمت مختلف الوسائل والطرق لمكافحة هذه الآفة، كتبنها لإستراتيجية الضربات الاستباقية لمنع تعرض أمنها للمخاطر، وأيضا محاولتها لخلق تحالفات عالمية ضد الإرهاب.[2]

[1] سياسة الفوضى الخلاقة الأمريكية: **الأصول الفكرية والأبعاد الدولية والإقليمية**، نشر بتاريخ 23 يناير، 2014، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2016-10-10 على الساعة 11:35 د.

http://www·nadorcity·com·

[2] -وئام محمود سليمان النجار، **التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة الأزهر –غزة : كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، 2012، ص 109.

المطلب الأول : مفهوم النظام الدولي:

-عرف النظام الدولي أنه " مجموعة القيم والآليات المستعملة التي تعتمد عليها الوحدات الدولية والفاعلات الناجمة عنها " لكن في الواقع يمثل مجموعة العلاقات التي تتميز بالوضوح، فالنظام من الجانب العلمي يصف نشاطات للتفاعل بين وحدات، ينجم عنها أفعال وردود أفعال قد تكون ايجابية وسلبية و يشمل النظام علىمجموعة اشتراطات أساسيةتسهل عمليةإدراكه وتحريكه.[1]

- ومصطلح النظام الدولي الجديد إستخدمه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش منذ إنهيار النظام الشيوعي ، حيث دعا إلى قيام نظام عالمي جديد مختلف عما سبقه، وقد وصف بنظام الأحادية القطبية، تكون فيه السلطة للدولة القوية سياسيا، وهي السلطة التي تبوأت بها القوة الأمريكية.[2]

-تتجلى أسس النظام الدولي الجديد في مجموعة قرارات من مؤتمر قمة مجلس الأمن لسنة 1992 فيما يلي: حماية حقوق الإنسان وحرية والديمقراطية، ونزاهة الانتخاب واعتمادها أساسا للعلاقات الدولية احتواء النزاعات الدولية بطرق سلمية ودبلوماسية[3].

-كما صرح الرئيس جورج بوش الأب أن النظام الجديد سيلقي مسؤولية جديدة على الولايات المتحدة وهي تقوم على اعتماد أساليب جديدة تهدف للحيلولة دون وقوع أزمات، وتحقيق الاستقرار، ومن ملامح النظام الدولي الجديد تراجع الإيديولوجية الشيوعية، تقلص دور منظمة الأمم المتحدة تصاعد دور الشركات المتعددة الجنسيات، خروج الولايات المتحدة من الحرب الباردة بإمتلاكها دراساته نووية ضخمة، استمرار ها في قيادة حلف الشمال الأطلسي كما أن مختلف المقومات التي تمتلكها الولايات مكنتها أن تمارس دورا تأثيريا مباشر في السياسات التي تحدث على الصعيد الدولي، ما عزز مكانته وموقعها كدولة مهيمنة، ما

---

[1] - إبراهيم أحمد، **الدولة العالمية و النظام الدولي الجديد**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الفيلسفية، جامعة وهران :2010، ص 90.

[2] - عبد القادر رزيق المخادمي **النظام الدولي الجديد الثالث والمتغير** ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 24.

[3] **النظام العالمي الجديد والقطبية الواحدة**, نقل عن موقع ثانويتي, تاريخ الاطلاع 2016/10/01 على الرابط:tanawiyati-blogspot.com

جعلها تدرك أيضا انقلاب الموازن لصالحها لتصنع بذلك نظام دولي جديد يلاءمإيديولوجيتها، ومن مظاهر هذا النظام الجديد التحالف الدولي على العراق في أزمة الخليج، تدخل الولايات المتحدة عن طريق الحلف الأطلسي في منطقة البلقان، حل المشاكل الدولية وفق المتطور الأمريكي، كما أنها سيطرت على أهم المنظمات العالمية أو من الوسائل التي اعتمدتها الولايات المتحدة لفرض النظام الدولي الجديد هي سياسة نظام الرأسمالي، استغلال وسائل الإعلام لترويج لأفكار الأمريكية، القطبية الاقتصادية تقودها الولايات المتحدة.[1]

فالنظام الدولي الجديد بالنسبة لأمريكا هو احتكار حكومتها لأسباب التفوق العسكري والعلمي، وجعل من دولتها الوصية على القرارات و الشؤون الكبرى وفرض القيم الأمريكية، كقيم صالحي للعالم وأن أي خروج من سلطة الولايات المتحدة يعتبر تهديد عالميا، وتوجيه قرارات الأمم المتحدة في خدمة أهدافها وذلك من خلال مشاركتها الكثيفة في المؤتمرات الدولية.[2]

المطلب الثاني: دور السياسة الأمريكية في تكريس الأحادية القطبية.

- تعني الأحادية القطبية سيطرة دولة كبرى واحدة على باقي وحدات المجتمع الدولي، وانفرادها في التحكم في السياسات الدولية بين قدرة الدول الكبرى الأخرى في منافستها على مكانتها نتيجة لتبؤها لهيكل القوة الثلاثي الإقتصادي، العسكري والتكنولوجي ما يميزها عن باقي الدول .
- فبعد الحرب الباردة تفكك المعسكر الشيوعي، وأصبح العالم تحت سيطرة نظام الأحادية القطبية بعدما كان نظام الثنائية القطبية هو السائد، واستغلت الولايات المتحدة هذه الزعامة للممارسة هيمنتها والتي يمكن رصدها كالتالي:

3-**النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي و التصور الإسلامي**,نقلعن موقع أبجد, تاريخ الاطلاع 2016/10/02. على الرابط:http://www.abjjad.com

[2] النظام العالمي الجديد والقطبية الواحدة، **مرجع سابق الذكر.**

- توظيف الولايات المتحدة لقرارات مجلس الأمن، من خلال فرض حصار إقتصادي على الدول المعارضة لسياستها، سحب دبلوماسيتها من الدول التي تعتبرها ضد سياستها.
- افتعال الولايات المتحدة أسباب قصد التدخل في مناطق من العالم كنشر الديمقراطية.
- تجاوزها للشرعية الدولية في الحالات التي تكون مضادة لسياستها.
- وتزايد الحملات العسكرية التي شنتها تحت راية الأمم المتحدة كالحملة على العراق في 1991 والتي اتبعها حصار إلى غاية 2003.[1]
- كما أن بسقوط الشيوعية تحولت عدة دول من هذا النظام إلى النظام الديمقراطي وغياب هذا العدو جعل من الولايات المتحدة تبحث عن معوض له لتبرير سياساتها وضمان استمرار مصالحها خاصة المتعلقة بإنتاج وتسويق الأسلحة

وتطويرها، لتجريبها في حروبها الغير الشرعية، إلا أن مظاهر الأحادية القطبية تدل على التجاوزات الأمة والوطن والتحول الولاء إلى منظمات حكومية وغير حكومية، وأصبحت تطالب الدول بالتقيد بقضايا كانت تعتبر شؤون داخلية، ويعتبر الإعلام أهم عامل ساهم في هذا التطور الهائل، مما خلق مصادر تهديد جديدة غير الحروب[2]

المطلبالثالث: إنعكاسات السياسة الخارجية الأمريكية على الشرعية الدولية.

تعني الشرعية الدولية وجود نص أو قاعدة قانونية أو عرفية متفق عليها لا يمكن الطعن فيها من قبل دول العالم التي تبنتها، وتؤكد الشرعية الدولية على حق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم استخدام القوة أو التهديد بتا، وهذا ما تجسده الاتفاقيات الدولية والمواثيق و أيضا وأجهزتها المختلفة، والتي تعتبر منظمة الأمم المتحدة أهم هذه الأجهزة لأنها تأتي في قمة التنظيم القانوني الدولي.

---

[1]-**المرجع نفسه**

[2] ميلود العطري، **السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه أمريكا ألاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2007-2008 ص 17.

وباعتبار مجلس الأمن بدوره أهم أجهزة الأمم المتحدة يلزم دراسة أهمية لكونه مصدر القرارات وشرعيتها ومنحه لدول حق التدخل في المنازعات الدولية، شرط أن تكون هذه القرارات في إطار الشرعية الدولية.

-لكن بعد تطور الأحداث الدولية في التسعينات وإصدار هذا المجلس لقرارات تعبر عن الشرعية الذاتية والخاصة بالدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت قراراته ناقصة الشرعية، إذا استغلت الولايات المتحدة الأحداث التي تعرضت لها في 11 سبتمبر لضغط على الأمم المتحدة عامة ومجلس الأمن خاصة للانجاز لها بالتدخل واستخدام الوسائل العسكرية لمكافحة الإرهاب وفعلا اصدر هذا المجلس قرار أتاح لها هذا الحق، إلا انه خلق فوضة وعنق وخرق للقانون الدولي لحقوق الإنسان فالحرب التي تقوم بها الولايات المتحدة ضد الإرهاب الدولي وتدخلاتها في دول أخرى من جهة وتغاضيها على الإرهاب الإسرائيلي دليل على أن الشرعية الدولية التي وضعتها دول خاصة هي عبارة عن شرعية القوة وقد وضعت للهيمنة على العالم خاصة العربي.[1]

-وقد أصدرت الأمم المتحدة قرار 1441 دعا فيه التعاون العراق مع الأمم المتحدة بعد اتهامها بامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل وربط أي تدخل عسكري فيها بموافقة مجلس الأمن وأن إلا نلجأ أي دولة إلى ممارسة القوة العسكرية ضد العراق، إلا أن الولايات المتحدة اعتدت على الرأي الدولي وشنت حرب على العراق، وبعد هذه الحرب أعلنت أن لا وجود لأسلحة نووية، مما شكك في شرعية هذا التدخل فالشرعية الدولية لم تكن سوى سبيل لتمرير الإرادة الأمريكية الغربية الهادفة لتوظيف أزمة الخليج لتحقيق مصالحها في المنطقة وهكذا اصدر مجلس الأمن قرار يجبر العراق على الخروج من الكويت لتدبرا الأزمة وفق

[1] مشهور بخيت العريمي، **الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان: ط1، 2009، ص 165، 166، 167.

مصالحها وفرضت الحصار مستبعدة الأمم المتحدة[1] بإظهار خرق العراق لقرارت الأمم المتحدة.

بعد القرار 1441 أصبحت قضية العراق قضية دولية يقضى إخراجها من دائرة الخلافات الثنائية وهي المسؤولية التي ستأخذها الولايات المتحدة في قراراتها لتدخلها في دائرتها الدولية لحل وسوية النزاع سليما.

– تنص المادة 2 الفقرة 2 من ميثاق الأمم المتحدة على منع استعمال القوة أو التهديد بتا، وعليه فإن الحرب الأمريكية على العراق تنتهك هذه المادة باعتدائها على أراضيها وحدودها والمساس باستقلالها السياسي، وهذه الحرب أفرزت اضطرابات في هذه المنطقة وإضافة إلى جاءت الولايات المتحدة متعارضة مع عدة قواعد للشرعية الدولية، فهذه الحرب تجسد الممارسة الفعلية لسياسة التدخل في حلول محل الدول بهدف السيطرة على حقوقها وسيادتها أما بالضغط عليها تتبع سياستها أو الإطاحة بنظامها مثل ما حدث في العراق، فالمبرر الذي استخدمته الولايات المتحدة بالتدخل في العراق وهو امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل لم يثبت صحته لكن أثبت انتهاك الولايات المتحدة لمبدأ أخر في ميثاق الأمم المتحدة وهو المساواة بين دول الأعضاء، كل هذه الانتهاكات حاولت الولايات المتحدة تغطية حربها بحق الدفاع الشرعي عن النفس المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة .[2]

2- إبراهيم الابرش,**النظام الدولي و التباس مفهوم الشرعية**,تاريخ الاطلاع 2016/10/05 http://pulpit.elwatanvoice.com/article/2005/08/16/26945.html

[2] مليكة قادري، **مرجع سابق الذكر،ص166.**

استنتاج الفصل الثالث:

شكل تحقيق الهيمنة على العالم اقوى هدف للولايات المتحدة و يظهر دلك واضحا من خلال عدة معطيات اهمها المشاريع التي طرحتها على منطقة الشرق الاوسط، ملفقة هدف نشر الدييمقراطية فيها و مكافحة الارهاب، فالولايات المتحدة استغلت احداث 11سبتمبر لتكريس الاحادية القطبيةو زيادة تفعيل لمكانتها الدولية وللابقاء على الانفرادية.

يمثل هدف دمج اسرائيل في الشرق الاوسط اسمى اهداف هده المشاريع بإعتبارها خادم الولايات المتحدة في الشرق الاوسط.

الخاتمة

يتبين لنا من خلال هذه الدراسة أن طبيعة القانونية للشركة المساهمة تقوم على طابع النظامي لا على طابع التعاقدي ذلك راجع إلى ضعف فكرة التعاقدية في هذه الشركة، بسبب تدخل المشرع و تنظيم قواعد نظام الشركة بنصوص أمرة يتمثل تدخله المواد من **592** إلى 715 من قانون التجاري.

من جهة أخرى نجد أن حقوق الشركاء لا تتحد بصفة نهائية بالعقد المنشيء وإنما يمكن تعديلها إذا ما إقتضت مصلحة الشركة، وهذا ما يفسر كذلك عدم إعتبار مديري الشركة مجرد وكلاء عن الشركاء بل ينظر إليهم باعتبارهم السلطة المكلفة قانونا لتحقيق الهدف الذي تقوم عليه الشركة بإعتبارها شخص معنوي وتنظيم قانوني.

باعتبار هذا النوع من الشركات يقوم على الإعتبار المالي ويعتمد على رؤوس أموال ضخمة لذلك معظم هذه الشركات تابعة للدولة و تتمثل في المؤسسات العمومية الإقتصادية التي ينحني رأس مالها كله للدولة وبذلك شركة توزيع الكهرباء التي تحتوي على رؤوس أموال جد ضخمة عائدة من مبيعات الكهرباء والغاز وتكون أهميتها تابعة للشركة القابضة سونلغاز وبما أنها تابعة للدولة فإنقضاء هذا النوع من الشركات جد صعب بكون الدولة تدعم رأس مالها وكذلك أسعار الكهرباء والغاز إلا أنها يمكن أن تزول عليها الطابع العمومي في حالته عرض الدولة لأسمها للبيع مع الاحتفاظ بالأغلبية .

الموسوعات:

-عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، **الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية(عربي-انجليزي)**.

قائمة الكتب :

_أبو خزام ابراهيم، أقواس **الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن**، بيروت، دار الكتاب الجديد، 2005.

-الخشن محمد عبد المطلب، **الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية و الاعتبارات الموضوعية، الإسكندرية**، دار الجامعة الجديدة ،2007.

-السيد سليم محمد، **تحليل السياسة الخارجية، القاهرة**، دار الجيل، 2001.

-السيد ولد اباد، **عالم مابعد إحداث 11سبتمبر 2001 الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية**، بيروت، دار العربية للعلوم، 2004

-الشكرجي طه نوري ياسين ،**الحرب الأمريكية على العراق**، بيروت، دار العربية للعلوم، 2004 .

-الصايغ يزيد، **الصناعة العسكرية العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1992.

-العريمي مشهور بخيت، **الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب**، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.

-المخادمي عبد القادر رزيق ،**النظام الدولي الجديد الثابت والمتغير**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2006.

النعيمي احمد نوري، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية** ،عمان، دار زهران لنشر و التوزيع ، 2001.

-بيضون احمد و أخرون، **العرب و العالم بعد إحداث 11سبتمبر 2001**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

-درويش هدى، **هل جعل الغرب أفغانستان بؤرة للتصالح بين الرأسمالية و الشيوعية**، عن كتاب أفغانستان بين السلام و الحرب، مصر، ددن، دس ن.

-دولار شريف، **الأحوال الفكرية للإستراتيجية الأمريكية من أجل تأصيل العقلانية والديمقراطية والإبداع تحديا للهيمنة الأمريكية**،د س ن.

-عشقي أنور ماجد، **الإستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة، جدة**، مركز الشرق الأوسط لدراسات الإستراتيجية و القانونية ، د س ن.

-لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، الرياض، عماد شؤون المكتبات، 1989.

-مساعد كمال، الحرب **الوقائية الأمريكية و منظومة البنتاغون العسكرية والتكنولوجية**، بيروت، د د ن، 2006.

-ميسان ثيري، **11سبتمبر2001، الخديعة المرعبة**، ترجمة سوزان قازيمان و مايا سكمان، دب ن، دار كنعان للدراسات و النشر، د س ن.

-ناظم عبد الواحد الجاسور، **المرجعية الفكرية للخطاب السياسي الاستراتيجي الامريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، بيروت، دار النهضة العربية، 2006.

المجالات:

-احمد محمود ابراهيم، **حرب العراق و تحولات الفكر الاستراتيجي الامريكي**، مجلة السياسة الدولية، 2003.

-بن اسماعيل كاخيا ابراهيم، **في مفهوم الاستراتيجي الامريكي المعاصر:الحرب الوقائية**، مجلة خالد العسكرية، 2006.

-سليمان محمد عادل، **الحملة الامريكية ضد الارهاب خارج افغانستان**، مجلة السياسة الدولية، 2002.

-عبد الناصر محمد سرور، **دوافع و تداعيات القرار الاستراتيجي الامريكي باحتلال العراق عسكريا في 2003**، مجلة جامعة الاقصى، 2010.

-علوي مصطفى، **السياسة الخارجية الامريكية و هيكل النظام الدولي**، مجلة السياسة الدولية، 2003.

-غازي حسين، **الشرق الاوسط بين الصهيونية والعالمية و الامبريالية الامريكية**، منشورات اتحاد الكتاب العربي، 2005.

-كاتو عبد المنعم سعيد، **التقديرات السائدة لاسلحة الدمار الشامل العراقية**، مجلة السياسة الدولية، 2002.

المذكرات:

-احمد ابراهيم، **الدولة العالمية و النظام الدولي الجديد**، اطروحة دكتوراه، جامعة وهران، كلية العلوم الإجتماعية، 2010.

-العطري ميلود، **السياسة الحارجية الامريكية اتجاه امريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2007-2008.

-القاطمين خالد سليمان عطا الله، **تأثير نظرية المحافظين الجدد على توجهات السياسة الحارجية الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مؤتة، كلية العلوم السياسية، 2007.

-النجار وئام محمود سليمان، **التوظيف السياسي للارهاب الدولي في السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الازهر، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2012.

-بتقة خديجة، **السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة الغير الشرعية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

-بن علي وافي عبد الرحمان، **دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية(2001-2012)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الملك سعود، كلية العلوم السياسية، 2015.

-بوعلي أحميدي بوجلطية، **سياسة مكافحة الإرهاب في الوطن العربي:دراسة مقارنة بين مصر والجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر،

-تباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة:ظاهرة الإرهاب**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

-شيباني إيناس، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والابن**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2010.

-طويل نسيمة، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق أسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2010.

-عبد الكاظم موسى أحمد، **مكانة إيران الإقليمية في الإستراتيجية الأمريكية بعد2003**، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرنين، العراق، كلية العلوم السياسية،2015.

-قادري مليكة، **مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية التدخل الأمريكي في العراق:دراسة حالة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير**، جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2008-2009.

-لزهر وناسي، **الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر2001**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2008-2009.

-مشري مرسي، **الخلفيات والأبعاد السياسية للحرب على الإرهاب**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والإعلام،2006.

مواقع انترنت:

-العزاوي مهند، القواعد والتسهيلات العسكرية أداة أساسية للهيمنة الشاملة الأمريكية،د د ن ، مركز صقر لدراسات العسكرية، 2008.

-ابراهيم الأبرش، النظام الدولي والتباس مفهوم الشرعية، تاريخ الاطلاع:2016/10/05، على الرابط:

.http://pulpit.elwatanvoice.com/articl/16/08/2005html

-موضوع على الإرهاب، البحث في google تاريخ الإطلاع 2016/10/06على الرابط:

http://google.dz

-مخاطر الهيمنة على الهوية الثقافية وسبيل التعامل معها، تاريخ الإطلاع:2016/10/02، على الرابط:

.http://nawat.arg/portail//culture-identity-recuperation

-محمد اليونسي، الهيمنة الأمريكية مفهوم الهيمنة،تاريخ الإطلاع: 2016/10/07، على الرابط:

http://www.hegemonie.com

-درويش ابراهيمي، قراءة في كتاب مفترق طرق: الديمقراطية والسلطة وإرث المحافظين الجدد لفرانسيس فوكوياما، تاريخ الإطلاع: 2016/10/03، على الرابط:

http://www.arabnatoin.com/index

-الإستراتيجية الجديدة لحلف الشمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي، الإطلاع: 2016/10/10، على الرابط:

http://rawabitcenter.com

-الجبوري عبد الوهاب محمد، الوجه الحقيقي لمشروع الشرق الأوسط الجديد- الكبير، تاريخ الإطلاع: 2016/10/10، على الرابط:

http://www.airssfrom.com

-سياسة الفوضى الخلاقة الأمريكية: الأصول الفكرية والأبعاد الدولية والإقليمية، تاريخ الإطلاع: 2016/10/10، على الرابط:

http://www.nadorcity.com

-النظام العالمي الجديد والقطبية الواحدة، تاريخ الإطلاع: 2016/10/01، على الرابط:

http://tanawiyatii.blogspot.com

Jack E.Holmes. Kevin Joldersma and Aaron Keck , u.s foreign policy :long cycles- what might thez mean for world long cycles ?

تاريخالاطلاع:2016/10/5 على الرابط:

http://www.ciaorg/conf/hojo1/html.

-دونالد رامسفيلد، **التقرير السنوي الى الرئيس و الكونغرس2002**، تاريخ الاطلاع:2016/10/4على الرابط:

http//www.digitalnpq.orgarchive/2002/html.

المقالات:

بوش: **خطابه قبل الجلسة المشتركة للكونغرس2001**.

-صادق يوسف، **الارهاب و الصراع الدولي**، منتدى اقرأ الثقافي.

-غازي حسين، **الشرق الاوسط الكبير بين الصهيونية و العالمية و الامبريالية الامريكية**، منشورات اتحاد الكتاب العربي، 2006.

ملخص

طرأت على السياسة الخارجية الأمريكية منذ نشأتها، إلا أن هدف الهيمنة على العالم بقي دائما راسخا، إذ وظفت كل جهودها لتكريس هذا الهدف، خاصة بعد انفرادها وتفوقها على لشيوعية في الحرب الباردة، وبعد وصول جورج والكر بوش إلى سدة الحكم، وظف أفكار المحافظين الجدد و اعتبرها مصدر سياسته لأنهم يقدسون هدف سيطرة أمريكا على العالم وكانت أحداث 11 سبتمبر أهم فرصة لهذا التيار ليتبلور ويتبؤ مكانة في السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة باعتباره تيار يدعو إلى استخدام القوة العسكرية بمجرد الشك بوجود مهدد أمني لأمريكا وهذا أهم دافع لرئيس بوش الابن لينتهي هذه الأفكار، إذا تدعو استراتيجيهم إلى اعتماد الحروب الأستباقية والوقائية وهذا أما تجده في إدارة هذا الرئيس، إذا وظفت هجمات 11 سبتمبر لتغطية لتدخلها في الدول أهمها التدخل في أفغانستان والعراق، إذا بررته هذا الاحتلال بهدف مكافحة الإرهاب وحماية الأمن القومي الأمريكي، ولتحقيق هدف الهيمنة الأمريكية العالمية وصلت الولايات المتحدة إلى درجة انتهاك قوانين وقرارات الأمم المتحدة والتعدي على الشرعية الدولية ، بعدما فشلت المشاريع التي رسمتها لهذا الهدف خاصة في منطقة الشرق الأوسط.